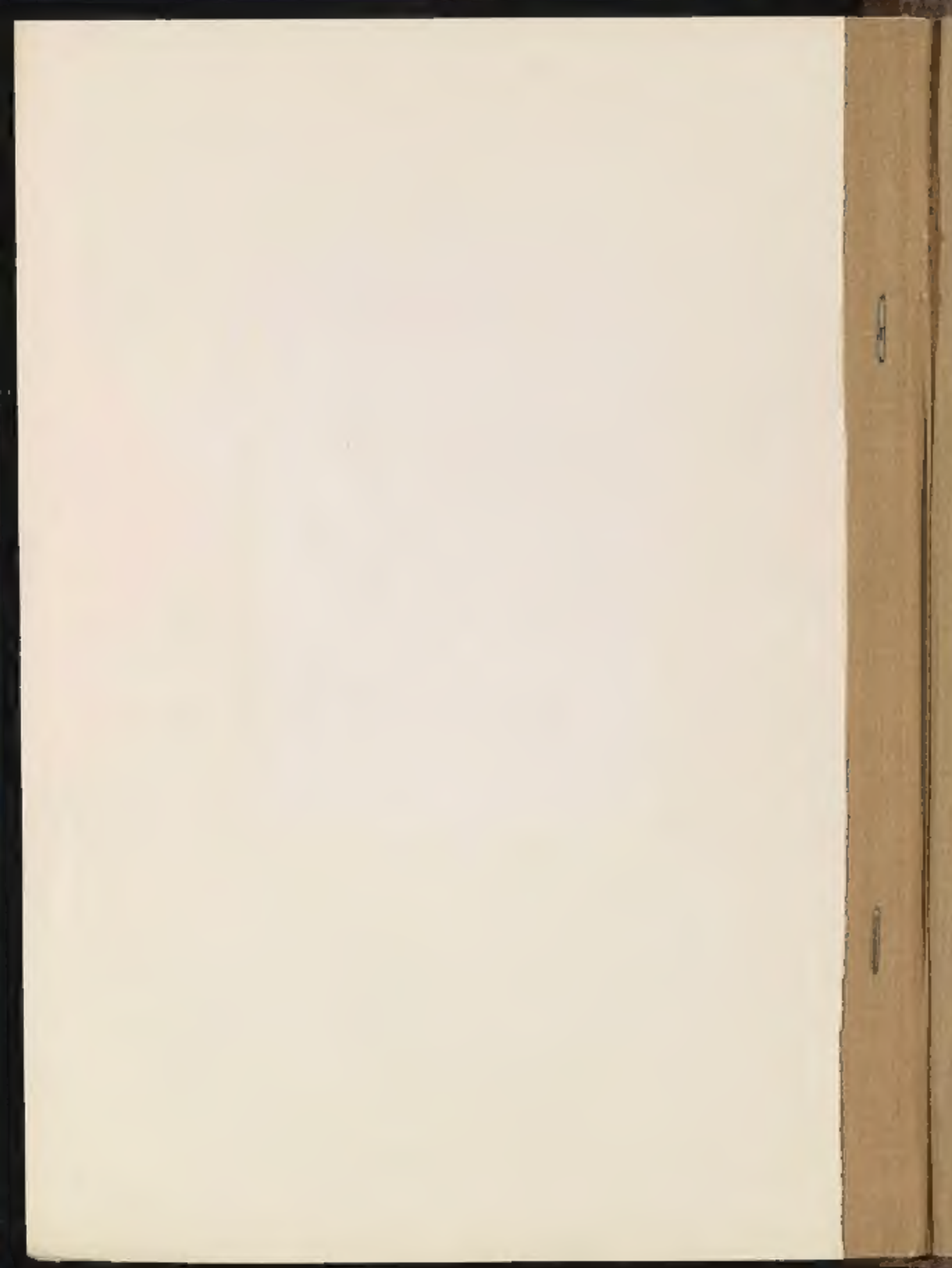


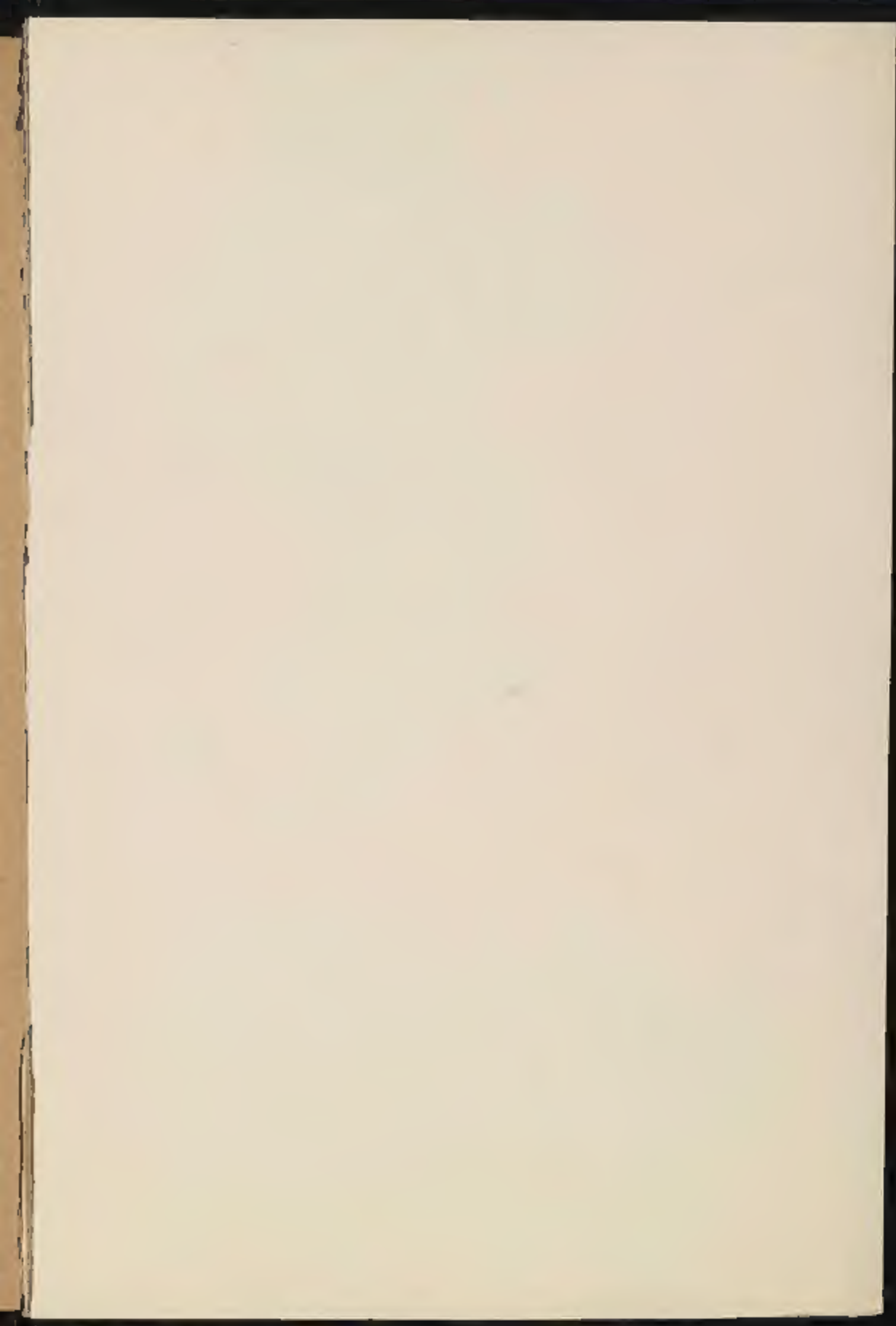
Gaylord
PAMPHLET BINDER
Sylvestre, M. Y.
Stockton, Calif.

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







قانون الوقف النذري

ومصادره الشرعية في لبنان

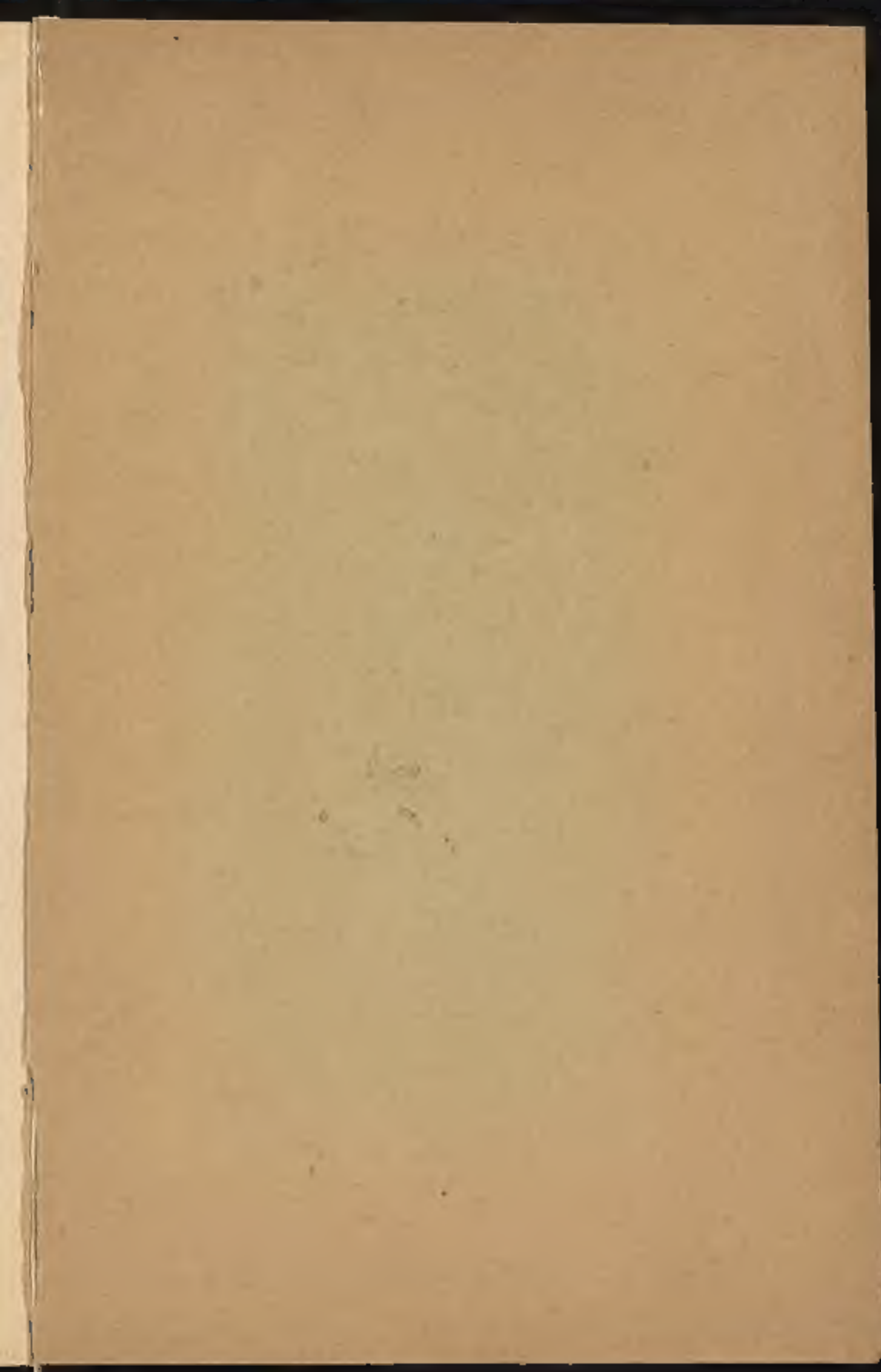
يحتوي على مباحث الوقف وأنواعه
المختلفة بصورة مجلية مع مقارنته بالمذاهب
الأربعة الإسلامية وتفصيل على القانون
الوقف النذري .

تأليف

زكريا يكن

مكتبة صنادير

بيروت



قانون الوقف النّزري

ومصادره الشرعية

في لبنان

« أن تدع ورثتك اغتيا. خير من »
« أن تدعهم عالة يتكفون الناس »
حديث شريف

تأليف

زهدي يكن

مكتبة صاوير
بيروت

893.799

Y36

حقوق الطبع محفوظة المؤلف

1988H

قانون تنظيم الوقف الذري

في نوع الوقف

المادة ١ - الوقف نوعان ، خيرى وذري

فالوقف الخيري ، هو الوقف الذي وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد ، والمستشفيات ، والملاجئ ، والفقراء والوقف الذري ، هو الذي وقف على الواقف نفسه وذريته او على من اراد نفعهم من الناس ثم جعل ماله الى جهات الخير

المادة ٢ - الوقف قد يكون بعضه خيرياً وبعضه ذرياً كما اذا وقف الواقف وقفه على ان يبدأ من ربه بصرف مبالغ وخيرات عينها ثم يصرف الباقي على المستحقين حسب شرط الواقف

المادة ٣ - يتناول هذا القانون الوقف الذري المحض ، والوقف المشترك بين الذرية والجهة الخيرية اما الوقف الخيري المتعلق بالمعاهد الدينية والمؤسسات الخيرية فهو تابع للاحكام الشرعية والقوانين المرعية الخاصة به ، وللقرارات التي يتخذها المجلس الاعلى له ، علاوة او تعديلا لاحدى مواد تلك القوانين حسبما يقتضيه الحكم الشرعي ، وهو يشمل جميع الاوقاف المضبوطة والملحقة التي تديرها ادارة الاوقاف العامة

في إنشاء الوقف

المادة ٤ — ان القواعد المتعلقة بإنشاء الاوقاف الخيرية ، وصحتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها هي محدودة في احكام القوانين والقرارات الخاصة بها

المادة ٥ — ان إنشاء الوقف الذري من جديد وقسمته ، وإنتهائه ، يخضع لاحكام هذا القانون مع مراعاة القوانين والقرارات المتعلقة بالسجل العقاري

المادة ٦ — يمنع على قضاة الشرع ان يسمعو اَشهاداً على إنشاء وقف ذري جديد اذا كان مغايراً لاحكام هذا القانون وكل وقف ذري ينشأ حديثاً يخالف احكامه يعتبر باطلا بالنسبة للواقف ، ولذريته ، وللغير

المادة ٧ — للواقف ان يرجع في وقفه الذري كله او بعضه كما يجوز له ان يغير في مصارفه وشروطه على ان لا يكون التفسير ماساً باحكام هذا القانون

في تأييد الوقف

المادة ٨ — لا يجوز تأييد الوقف الذري ، ولا يجوز على اكثر من طبقتين ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة اذا عينهم الواقف بالاسم

حين الوقف ، وان لم يميهم بالاسم اعتبر كل بطن طقة

المادة ٩ لا يندخل اوقف في حساب الطقات

المادة ١٠ - يستهي لوقف الدري ، بانتهاء الطقة او الطبقتين ،

ويرجع اوقف الى ملكية الواقف ان كان حياً والى ورثته من الطقة

الاولى او الثانية حسب الاحوال ان كان ميتاً

المادة ١١ - اذا لم يترك لواقف ورثة عاود لوقف الى ادارة الاوقاف

العامة اذا لم يشترط لواقف جهة بر مؤبدة

المادة ١٢ - اذا اقتصر الوقف بشرط غير صحيح صح لوقف

وبطل الشرط

المادة ١٣ - يعتبر باطلا كل شرط يقيد حرية المستحقين في

رواحهم او اقامتهم او استئذانتهم خير مصلحة راجحة

المادة ١٤ - لتواقف اشتراط الشروط العشرة المعروفة شرعاً

لنفسه و غيره ضمن حدود هذا القانون

وقف العقار والمنقول

المادة ١٥ - يجوز وقف العقار والمنقول كما يجوز وقف حصص

واسهم لشركات المستعانة استغلالاً حثراً شرعياً

المادة ١٦ - لا يجوز وقف المشاع في عقد غير قابل للقسمة الا اذا

كان لباقي منه موقوف واحد راجحة لموقوف عليها

فصل الوقف

المادة ١٧ — يجوز قسمه الوقف الذي هو الوقف مشتمل من الذي
والخيري قسمة لازمة على صلب المستحقين أو أحدهم متى كان
قابلاً للقسمة ولم يكن في ذلك ضرر صاهر بمحقق
ويجوز للمتولي على الخاصة الخيرية طلب القسمة كحد المستحقين قسماً
المادة ١٨ — تعيين حصص المستحقين الموقوف عليهم الرجوع إلى
كتاب الوقف أو إلى التعمار الذي سبب إنشاءه شرعاً وفي الحكم المأخذ
قضاء.

المادة ١٩ — إذا حصل لأوقف عدة وقته بعض الموقوف عليهم
وشرط بعضهم مررت وفيه قسمت المدة بالخاصة بين الموقوف عليهم
وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وفي الغلة وقف الوقف بالعمد
الغلة وقته على أن لا تزيد المرتبات على ما في أصل الوقف
وإن لم تعلم الغلة وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات
والموقوف عليهم على أن يكون للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب
المرتبات حصة بقدر مرتباتهم وإذا اشترط الأوقف سهم بعض الموقوف
عليهم ومرتبات لبعض الآخر كانت مرتبات من باقي الوقف بعد
السهم فإذا لم يبق باقي للمرتبات قسم على أصحابها بدستها
وتنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف

المادة ٢٠ - اد شرط الوقف في وقعه حيرات او مرنبات دائمة معينة المقدار او في حكم المعينة وصلت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها م لارباب هذه المرات بعد تقديرها وقف للمادة المتقدمة على اساس متوسط علة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية

المادة ٢١ - - يحق لكل من له حق التصرف في عقار من العقارات الوقفية بطريقة الاحارتين او امة قطعة ان يطالب بمشترى رقبة العقار مقابل بذل يعادل ٣٠ قسطاً سنوياً

المادة ٢٢ - تخصم كذلك الاستبدال الحري جميع الامكن الوقفية متى عيبت حقوق تصرفية بغير بالاجارة الطويلة سواء اكانت عائدة للاوقاف المصنوعة او الملحقة او المستثة على اختلاف انواعها

المادة ٢٣ - - نرعى احكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ ك ٢٤ سنة ١٩٢٦ في معاملة استبدال العقارات التي عليها حقوق تصرفية للغير ، والامر رقم ٣ المتحد في ٢٢ ك ١٥ سنة ١٩٣٠ والمصدق باقرار رقم ١٥٦ بتاريخ ١٦ ك ١٥ سنة ١٩٣١ ، والقرارات اللاحقة له .

المادة ٢٤ - يطبق لاحكام المتعلقة بالقسمة على حقوق الاحارتين الاحارة الطويلة (المقاطعة) وعلى الحقوق العينية المتعلقة بالاجارات الاخرى المسجلة في السجل العقاري

المادة ٢٥ - لا يجوز احراء عقود الحكر . واذا بين انه من

الضروري اقامة الاحادتين او المقاطعة على احدى العقارات الوقفية
فيجري استبدالها وفقاً للانظمة الشرعية المعمول بها

المادة ٢٦ - ان عمليات قسمة عقارات اوقف الدرية التي تمت
وفقاً لشرائع والقوانين والاحكام السابقة قبل اذاعة هذا القانون تصبح
قطعية

لا تقبل جميع الدعوى المتعلقة بابطال القسمة التي حرت وفقاً
للاحكام السابقة المرفوعة من قبل . ستحق نشأ حق بعد القسمة

المادة ٢٧ - يقرر عد تقسيم الوقف الذري المحض ما يقابل خمسة
عشر في اماية اقسام حصة البر المشروطة في الوقف والتي يولاهما لصح
الوقف ونسلم الى لداثرة لوقفية المحبة تصرف في وجوه البر العامة
المادة ٢٨ تنفع في احراآت العسمة ، احكام قانون تقسيم الاوال
غير المقولة

المادة ٢٩ - اذا قسمت لمحكمة الصالحة وفقاً للمادة لسابقة لوقف
وكان للمستحق نصيب مفرز اقيم متوايماً على حصته متى كان حاملاً
شروط التولية ولا عبرة بشرط الواقف

ويعتبر هـا ممثل الجهة الخيرية كأحد المستحقين

المادة ٣٠ - يجب على المحكمة الشرعية ان تخرج متولي الوقف
غير المستحق فيه وتقيم غيره من المستحقين

المادة ٣١ - يجوز للمحكمة الشرعية اثناء النظر في دعوى متعلقة

الوقوف فيها كانت ان تعزل المتولي اذ انت في دفعه ضرراً للوقف او المستحقين ولها ان تقيم متولياً موقتاً بناء رؤية دعوى العزل الى ان يفصل فيها نهائياً

في نفيه الوقف

المادة ٣٢ - اذا تحورت عقارات لوقف ولا يمكن عمارة المتخرب او الاسدان به على وجه يكفل للمستحقين نصيب في الغلة غير ضئيل انتهى الوقف به

المادة ٣٣ - يعتبر لوقف متبني داسح ما ياحذه المستحقون من الغلة ضئيلاً ويصح ما انتهى به الوقف ملكاً لمستحقه او للواقف ان كان حياً

المادة ٣٤ - يكون انتهاء الوقف بقرار تديره محكمة المدينة المختصة به على صلب احد المستحقين تحيط به الحصص الخيرية المبيدة في المادة السابعة والعشرين من القانون

المادة ٣٥ - اذا انتهى الوقف ولم يكن احد من ذرية الواقف بسبب اقرضهم يعود الوقف الى دائرة الاوقاف الخيرية

ارباب الاسحقان في الوقف

المادة ٣٦ - يجوز لواقف ان يقف كل ما يملكه على من يشاء

إذا لم يوجد له عند موته ذرية أو أزواج ووالدان

المادة ٣٧ يجوز للأب أن يهب ما لا يزيد على ثلث ما له على من يشاء من ورثته أو غيره وعلى جهة بر أو قدر ثلث مال الوقف عند موته المادة ٣٨ - يجب أن يكون سوارثن من ذرية الوقف وروحه ووالديه الموحدين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وقد لاحكام قانون الميراث

ولا يجوز حرمان أحدهم من كل أو من بعض الاستحقاق الغير الآتية

١١ الميراث المستحق من - استحقاقه إذا قل له وقف متلاشي من الارث قانون

١٢ إذا وقعت الزوجة ووالدان روحها واشترط جارية معه إذا تزوج منه - إذا طلقها

٣ إذا كانت لدى الواقف ذوات فدية حرمان المستحق بقدر هبة محكمة

المادة ٣٩ - لو مات من يعمل شراع من بني من - لادته في حياته استحقاقه في الوقف بقدر ما كان مورد لآبائه أو بقية حي

المادة ٤٠ - إذا كان الوقف لدري مرتبة على الجدات لا يجب الاصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحققه أو ما كان يستحقه الى فرع

وإذا مات مستحق عن حصته وليس له فرع يليه في الاستحقاق
 عدت حصته إلى علة الوقف الذي كان يستحق فيه
 وإذا لم يوجد أحد في طئفه صرف أربع إلى الطئفة التي تسبقها
 وإذا لم يوجد أحد من أهل تلك الطئفة صرف إلى الطئفة التي تسبقها
 وإذا لم يوجد أحد من أهل تلك الطئفة صرف إلى الطئفة التي تسبقها
 وإذا لم يوجد أحد من أهل تلك الطئفة صرف إلى الطئفة التي تسبقها

مادة التولية ومسؤوليتهم

المادة ٤١ - يعتبر استولي أمية من مال الوقف ووكيلا عن
 المستحقين ولا يملك ماله في تصرف في شؤون الوقف أو على المستحقين
 إلا بمقتضى القانون

المادة ٤٢ - يعتبر استولي أمية من مال الوقف ووكيلا عن
 عقارات الوقف وغلاته، وهو مسؤول عن حصته إذا كان له
 الحق على الوقف

المادة ٤٣ - إذا كلف المشولي تقديم حساب عن وقف وم
 يقدمه من الميعاد الذي حدده له القاضي أو من بعد قرار القاضي الشرعي
 بتقديم مستندات حاربه أن يحكم عليه بفرامة أو بفرامة لا تزيد على
 عشر مائة أسية عن كل يوم تأخير

هذا مع مراعاة ما يحق للقاضي اتخاذ من التدابير حسب أحكام

المادة ٣٩ المتقدمة

المادة ٤٤ - ر قرار القاضي في هذا الشأن لا يقبل طريق المراجعة . ولا يجوز له ان يرجع عنه اذا ادى الشولي عدراً مقبولا

المادة ٤٥ . تطبق احكام هذا القانون على جميع الاوقاف الذرية المسيحية و لاسرائيلية الواقعة في الاراضي اللبنانية .

تؤلف ترسوم محكمة حصة من رئيس برتبة مستشار في الاستئناف وعن عضوين احدهم من الطائفة ذات العلاقة و لآخر من مستعفي الاوقاف تقوم مقبلة فاضلي الشرع او ادارة الاوقاف في الامور ادخلة في اختصاص كل منها تقتضي احكام هذا القانون .

على المحكمة ان تنفذ حكم الوقف وتوافق الطائفة المختصة في حالة الحكم بتصفية الوقف

قرارات المحكمة الخاصة بقبل الاعتراض لديها خلال ثلاثة شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية سيارة ولا تقبل سوى ذلك اي طريق من طرق مراجعة

تمت دائرة الاحراء قرارات هذه المحكمة

المادة ٤٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون اولا تنفق مع احكامه وينشر في الجريدة الرسمية

تقرير لجنة الإدارة والعناية

على مشروع قانون يقضي تنظيم

الوقف الندي

احال الحكومة الى هذا المجلس الكريم مشروع قانون تنظيم الوقف الندي بعد ان تمت شكوى الناس من نظامه الحالي . وبالفعل فان نظام الوقف الحالي لا ينعق كثيراً مع نظام العصر الذي يتعارض عن الارادة السابقة بتحرير العقارات من القيود التي تقف في سبيل استغلالها واساحتها والتصرف فيها

ومن المعلوم ان الحركة الاقتصادية لا تنمو في البلاد الا اذا خلصت العقارات من القيود او كانت القيود مقسولة ومشروعة لحفظ كسبها . خصوصاً اذا عرفنا ان الوقف الندي ليس من اساس الدين بل اكثر مدار احكامه على الاحتياط حتى ان بعض كبار المجتهدين انكروه .

ولما اشتهر وقف الاراضي في مصر في عهد المماليك اتفق مراح الدين البلقيني عام ٧٨٠ هـ بجوار حق الوقف الندي على خلاف الوقف الخيري الذي يكون حله برغبة كالمدراس والمباني والمنشآت .

ولما كثرت الوقف في عهد محمد علي باشا حتى تعطلت العقارات ، اتفق الشيخ محمد بن محمود الحارثي في معنى الاكسندرية عام ١٢٦٢ هـ بان لا يحاكم مع الدعة من وقف املاكهم وتجهيزها . تنقيل من الزمن مداً لدراسة اعراسهم انفساً ، لانه مما تقتضيه السياسة الشرعية .

وما ان ثروة لسان العقارية لا يستهان بها والعقارات الموقوفة على اندرية كثيرة

وقد تعطل استعماله بسبب سوء ادارة لتوليده وحشهم وقلة عنايتهم فكان لابد من درء تلك اضرار بوضع اساس جديد لنظام الوقف الذي وتنظيمه يجمع شكوى الناس المستمرة منه وسكان استعمال المقاربات الموقوفة والعناية بها .

لذلك رأيت الحكومة منذ عام ١٩٤٢ معالجة اصلاح الوقف الذي وتنظيمه والعت المعلنه المدة التي بعد ان اعرضت آراء العلماء والمفكرين واظلمت على طرق الاصلاح في الاعتبار المجزوء ، وصحت مشروعات المفروض على مجلسكم الكريم . وقد دحض من المبادئ والاحكام ما يتلائم مع التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد .

فقد اصالح المشروع نظام الوقف الحالي في الامور الآتية

١ - احرار مائة اوقف من المستحق قسمه مائة لارمة ، وادام كل مستحق متولاً على نفسه بحيث يستقل هذا النصيب في ذريته .

وبذلك يحل كثير من المشاكل القائمة بين التولى والمستحقين ، ويصبح كل مستحق حراً في استعمال نصيبه على الوجه الذي يرى مصلحته فيه ، وازيح نزاع قانون تقسيم الاموال غير المنقولة في احراآت القصة (المواد ١٧ - ٣٠)

ومن املوم ان النشروع العائمه لا يحجز قسمه العقارات الموقوفة فيه . ومن اجل قية حفظ وعمران نفس انه يحوز كل مستحق في كل وقت الفصول عنها

وفيه عقارات الموقوفة فيه امر رداً مأخوذة من مذهب الحنابلة وعدمه . تعتبر العقارات الموقوفة ملكاً للموقوف عنه وانست ملكاً لوقف ولا عبر بموكله .

٢ - علاج حالات كثرت منها الشكوى ووجب انهاء الوقف عنها .

١ - اذا حوت اعيان بوقف كتب او بعضه ونقطع ريعها ولا يمكن تغييرها او الانتفاع بها اسعاً مبدأً او بوجه طريق لا مع ولكنه نفس او لا يفي لا بعد امدطويل

٢ - اذا آل الوقف الى حصص كثيرة اعمدت معقبتها بالنسبة لكن الموقوف عليهم او لبعضهم بسبب خالة الاستحقاق .

وجعل الامر في انهاء الوقف موقوفاً على حكم المحكمة التي تستعرض الظروف وتقدر الاحوال وتتخذ لكل حالة ما يراها .

واعتمد في انهاء الوقف في حالة بحره ، وصالة ائمة المستحقين فيه على ما قرره كبار فقهاء المذاهب الذي سبق مع مذهب الشيعة الامامية (المواد ٣٢ - ٣٥) .

٣ - اخرج اصولي غير المستحق في الوقف ، متى كان فيه من صلح للمولية من ذرية الواقف ، احداً ، احوال اصحاب الدرر الى ان الاصل تولية آل الواقف او ولده (المواد ٢٩ - ٣٠)

٤ - اوجب لاسدال الخري لمع الاماكن الوقفية التي عليها حقوق تصرفية للمعير كحق الاعارة الطويلة ، والحكر ، او المقاصة (المواد ٣١ - ٣٥)
وبذلك تخرجت مقدرات من الحقوق الغيبة واصبحت ملكاً صرفاً بعد دفع بدل الاسدال ، يستعمل بمصرفها وينصرف منها كما يشاء .

٥ - حصص نصيب قدره خمسة عشر بالمائة عند انتهاء الوقف ، وقسمه فية لازمة ، لقاء جهة البر المشروطة والتي لولاها لا يصح الوقف في الاصل ، لتصرف في وجود الخير العام كالثبات ، المشيقات ، وابدية ، ودور التعليم فتتبع بذلك محالاً لاهمال البر العامة التي تحتاجها البلاد وتضميرها

و ، ان نظام الوقف الدرر قد استمر في هذه بلاد اكثر من ثلاثة عشر قرناً فلم نزل الائمة من انفسهم ان يجدوا حمة طرق السع لان هذا يهدد الثروة العقارية في البلاد ويصرفها الى الارشاد ، وواقف الائمة على الاصلاحات التي ادخلها المشروع من اجل الاوقاف الحديثة والتي تنصص فيها في

١ - احصى ائمة الوقف الدرر من جديد ، وقسمه وانهاؤه لاحكام المشروع مع مراعاة القوائم والمقرارات المتبعة ، لتسجل العقاري .

وبذلك اصبح الوقف حقاً قانونياً عصباً يستقي منه من احكام القانون (المادة ٥)

٢ - لم يجر المشروع باسم الوقف الدرر قياساً على حق الانتفاع الذي لا يجوز تأنيده ، واوجب ان يكون على طبقين كما هو الحال في حق الانتفاع الوداني في

العقارات المملوكة .

ومن المقرر ان يرفع الوصف الى الواقع ان كان حياً وادى ورثته ان كان ميتاً اذا لم يشترط بعد فراض الصديق حياً برعاه (المادة ٨ - ١٤) .
وبذلك تجمع الوصف الحصري وقيد الوصف التدري .

وكل ذلك ينفق مع احكام الشريعة ، فحوار توفيت الوصف ، مذهب المالكية والحنابلة ، ورويه في مذهب الحنفية عن أبي يوسف وكون الوصف بعد انشاءه يعود ملكاً للوصف ، ان كان حياً وورثته ان كان ميتاً ، تطبيقاً لا موقفاً في مذهب الامام احمد في الوصف المقتطع .

٣ - احكام الوصف في واهمه احدث ، يرجع فيه كله او بعضه ما دام حياً (المادة ٧)
اما الوصف في عمره ، في ، او لاضطراره للرجوع ، اخذاً بقول الامام ابي حنيفة ان الذي يرى عدم ارم الوصف وانه يشبه بالدية ويجوز للوصف الرجوع عنه
٤ - احد المشروعين ، شاذي ، احدثه في فقه الشريعة وهي بطلان شرط الواقع اذا كان مضافاً لمصدر الشريعة ، كاشتراط التي تفقد حق المنع في الزواج والاقامة والسكنى (المادة ١٢ - ١٣) احدث مذهب الامام احمد

٥ - تر ، الواقع حرية الوصف في ثلث ماله ، فقه على من يشاء مع مراعاة حكم القانون بنقيب الوصف على طفتين

٦ - يندون ووجب عليه ان يكون يجمع ورثته ميراثاً احدث بما ورد ضرورة الاعتدال في الصدقة ، وحماية الاهل والورثة بما ورد عن الامام ابن حزم .

فاد كان علماء الاقتصاد يقدوا نظام الوصف ، مع منع من التصرف في الاموال ، ومؤدي اي ركود النشاط ، ويصر المستحق لانه يعتمدهم عن العمل ، وغير ملائم لحسن ادارة الاموال ، فالتولون لا تتوافر لديهم المصلحة الشخصية ومن ثم لا يهتمون بصلاح العقارات ، ومن عدد المستحقين يزد على من الاحسان حتى نقل اصنتهم فلا تغني ولا تسمن ، فان المشروع قد قصى على هذه الاعتراضات فارال السببات ، واصبح يتوفر للمستحقين ادارة اصنتهم ، فمهم بعد قسنتها ، واصبحت العقارات التي

المتولي ، فأصبح المتولي لا يقبل قوله في الصرف في شئون الوصف الا بعد وأضاف
 اللجنة الى المادة ٤٣ كلمة « الشرع » بعد كلمة « القاضي » زيادة في الإيضاح .

وقد استعملت اللجنة عن المادتين ٤٥ - ٤٦ لال القرار رقم ١٠ الصادر في ٢٧
 ك ١ سنة ١٩٣٠ كقل بيان احكامها .

وكما وانه استعمل عن المادة ٤٧ من المشروع واكتفي بمادة ٤٨ منه بعد ان
 اضيفت اليها عبارة « وبشر في الخربة الرسمية » .

لذلك

نوصي اللجنة بحكم الكوريم تصديق المشروع مع مراعاة التعديلات للاسباب
 المتقدمة ، وبذلك تقدمون للملاد خدمة سنة في الحقل الاقتصادي كما قدمتم الخدمات
 المتتامة الصمة في الحقل السياسي .

رئيس لجنة الادارة والعناية

الامضاء : سامي الصلح

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - ضرورة تنظيم الوقف الذري

تعد امورات الناس في الازمنة العربية كافة ، مطالحة بوضع علاج حاسم لقضية الوقف الذري . وان اسباب الشكوى بحصر في عامين رئيسيين :

الاول اذرة الاوقاف الذرية من قبل متولي لا يعرفون سوى مضمهر الشعب ولا يراعون وجه الله . و في ادارتهم حتى حشرت عقبات الوقف بسوء ادارتهم وبديورهم وهل ربحها واصحت اناية المتوخاة من الوقف غير متوفرة

الثاني استمرار احكام الوقف مسببة على مذهب واحد من المذاهب الاسلامية دون النظر الى ابداهم الاخرى التي تتفق مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للامة فكثير المستحقون ولم يجد هناك توارس من عديم والنفاروت الموقوفة مع ان طرق الاصلاح والسعي في احكام الوقف بمكة لأنه مداهم جميعها على الاحقاد ، ولأن حوار الوقف مأخوذ من الله . مع ارشادات تنبى بها ان القصد منه هو عمل الخير ، وبذل رضاء المولى تعالى هو دأبه صدقة يدخل في الآتات والأحداث الداعة الى عمل الخير كقوله تعالى : وما قدموا لأفسكم من خير نخدوه عند الله هو خيراً واعظم احرأ ، وقوله تعالى : انى سألوا الله حتى تنفقوا مما نحبون ، و وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ، وكما حدثت الشريعة ادامات ابن آدم تقطع عمله الا من ثلاث : صدقة حارية ، وعم يجمع به وولد صالح يدعو له . ثم ان اكثرا احكام الوقف سبت على القواعد العامة ، كاحكام وقف المرنس ، وصهان المولي وبعضها سبت على المصالح المرسلة كتقييد احوال الاعيان الموقوفة بسدة محدودة ، وكسيع الموقوف في حالة حراء واستبداله بغيره ، وكوجوب الاداء ما هو ارفع للوقف بما اختلف فيه الفقهاء حتى انك لا ترى حكماً من احكامه الا وللاجتهاد فيه عيب . من ذلك ان الامام محمداً يقول بعدم لزوم الوقف ما لم يعين الواقف له متولياً ، والامام ابو

دريته من مذهبهم على فقراء او اي حبه من حبات الخير لا تقطع ، وهذا ما يعرف بالوقف الدردي ١ .

(ب) ٢ . وما عرف الوقف شرعاً على مذهب الامام ابي حنيفة ، فهو حسن القبول على ملك الوقف والتبرع بوجهه لحبة من حبات الخير في احوال او في احوال ٢

ومن هذا التعرف تستنبط الاحكام الشرعية التالية

١ لا يخرج الوقف ، العقار الموقوف من ملك الوقف ، بل يبقى على ما كان بعد وفاته وعلى الوقف حق الحرف فيه سعة ورهبة وهبة وتأمية والإيجار به واذا مات ورثته ورثته كسائر املاكه

٢ لا يخرج الوقف من مذهب الموقوف عنها بطريقة النوع المخصص مع هذه العقار منه على ملك الوقف ، فالوقف عند الامام ابي حنيفة بمنزلة الاعارة التي يقصدها المصير بالبيع مع بقائه ملكه العين اعارة للمصير ، وكما ان يبيع المصير بغيره غير لازم وله ان يرجع في نوعه في اي وقت شاء فتبرع الوقف بوجهه غير لازم وله ان يبدل منه في اي وقت شاء بان يجعل ريع وقفه لنفسه او لغير من جملة او لا وتكون رجوعه في نوعه بقوله كان يشهد على رجوعه في ريعه او المبدل عنه ، او بالفعل بان يسلم ما وقفه او حبه واذا مات بطل نوعه

١ وعلى هذا جاء في لادنه الاولى من فقه تنظيم الوقف الدردي « ان الوقف موعود بخيري ، ودردي .

٢ وقف الخيري هو الوقف الذي « على جهات الخير من حسن انشاءه كالوقف على المساجد ، المستشفيات والملاجئ والفقراء .

٣ «الوقف الدردي هو الذي وقف على الواقف بغيره ودريته او على من اراد منهم من الناس ثم جعل ماله الى جهات الخير ٤ .

٤ ومن هذا التبريد يعلم اني ترجمة نظر الامام ابي حنيفة وصاحبيه فيما يتعلق ببيع الوقف الموقوفه او قد تكون رأياً بحبه خير او مالا كما ورد في المادة الاولى من القانون .

وآل المقار الموقوف وربعه لورثه بتسمونه حسب القرصة الشرعية . ١

(٣) ان الوقف في مذهب الامام بمنزلة الاعارة ، وليس اعارة لان الاعارة شرعاً لا تتم الا اذا تسلم المستعير العين المستعارة للاسراع بها ، واما الوقف فتم مع بقاء العين في يد الواقف او المتولي ، وهو الذي يتولى استغلالها وصرف ريعه الى طلبة الموقوف عليها

(٤) ان الوقف على مذهب الامام لا يحس فيه اصلاً لا عين ملكه العين ولا عين التصرف فيها .

فالوقف في مذهب الصاحب لا يرم لا يجوز للواقف ان يرجع عن وقفه ، كله او بعضه ولا ان يعير في مصادره او يبيع الموقوف عليهم الا اذا شرطه . ما الحق في حصة وقفه ، وادامت لا تنقل العين الموقوفة الى ورثته . والوقف في مذهب الامام الي حصة غير لارم ويجوز للواقف ان يرجع عن وقفه ، كله او بعضه . انفق او ما فعل ويجوز له ان يعير في مصادره وان يبيع عن الموقوف عليهم ربع ما وقفه عليهم من غير

وساء عن قول الامام حيث ائده السادة من نقاب . على اوجه الاي : « الواقف ان يرجع في وقفه الذي كنه او بعضه كمن يجوز له ان يعير في مصادره وشرعه عن ا لا يكون التغيير مناً بالحكام هذه القابون »

وقد ثبت احكام هذه المادة ايضاً على ما ورد في « امام مالك يجوز شرط الواقف استعمال الوقف اذا احتاج له كمن اشترى لمصطفاه الشخص ببيع حبيبه عند الحاجة فقد نظراً على الواقف حيوان نفسه مضطراً وقف فلا يجوز تركه في حاله . ويرى فيها تصاع عده في امواله . غير ان احارة الرجوع على هذا الاسس ، يخرج العين الموقوفة عن الوقف قبل الرجوع ولا يمكن ان تنته ملكاً محض ككثير استلزام الواقف « اخرى الحرية » في م يرجع الواقف عن وقفه مراحة لا تعني الايمان ، وفوق حكم لا يحل بالملوكة له ملكاً حراً ، وليس للواقف قبل الرجوع المطالبة ببيع اموال الموقوف وليس للواقف قبل الرجوع ان يبيع الموقوف او وقفه او يرهه . وهذا احيى للواقف ان يرجع في وقفه كله ان يعير في مصادره على الوجه الذي يريد . وان صرح بمحرمات هذه من ذلك فان ايها الموقوفه بمنع في هذه العن . فية على ملكه وعلمها كله عين مملوكة به بصرها كيف يشاء . على ان تراعى الاطعمة العفارية فلا يكفي الرجوع الشعبي والمفود بمقد بسيط وقفه وحكام المادة الخامسة من القابون .

وقف على احتفاظه بهذا الحق لنفسه
وعن الامام احمد لا يزول ملك الواقف ، وهو قول مالك ، وحكى قولاً للشافعي ،
لقول النبي صلى الله عليه وسلم « حسن الاصل ، وسئل الثمرة » ١

٣ - ازالة الامام الى حبيزة بصرم لزوم الوقف

استدل الامام ابو حنيفة على عدم لزوم الوقف بالدالة الاتية .
(١) ما روي عن ابن عباس . ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت آية العرائض
قال « لا حسن عن فرائض الله » ، وهو كان الوقف يخرج العيين الموقوفة عن ملك
الواقف ويمنع ان تورث عنه بعد موته كان فيه حسن عن فرائض الله
(٢) ما روي عن القاضي شريح انه قال - جاء محمد صلى الله عليه وسلم بسبع الحبس
فكس ما فيه بحس العيين غير مشروع ، لان من سنة الرسول اطلاق الحبس التي
اعتاد العاهلية على حسن

(٣) ان العيين الموقوفة اذا خرجت من ملك الواقف ولم يدر في ملك احد من
الاس كانت مائة ، وما حمل الله من محبرة ولا سنة فهي مائة على ملك واقف ،
والملك يجوز له ان يجمع التصرفات الساتئة شرعاً

٤ - المحارقات التي اقضى الامام وصاحباه على لزوم الوقف

اتفق الامام وصاحبه على لزوم الوقف في الحالات الاتية
١ - ان يكون الموقوف موقفاً لان من وقف مسجداً فقد جعله حالاً لله .
٢ - ان يصدر حكم اصلي بلزوم الوقف به على خصوصية فيه ، لان حكم
القاضي في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف .

٣ - ان يصيب الواقف وقعة اى ما بعد موته ويجزئه بخرج الوصية ، ففي هذه
الحالة يكون حكم الواقف حكم الوصي ، وحكم الوقف حكم الوصية ، فما دام
الواقف حياً له الرجوع عن وقعه واذا مات مصرّاً على وقعه ولم يرجع عنه لزم ورثته
ان ينفقوا وقعه من ثلث تركته وتصرف بقية اى الجهة التي عيىها في وقعه وثانها

١ اتفق الوسائل بطر موسى ص ٦٩ ، في حقه ص ٦٠ ص ١٨٧ ، انهد حره ص ١٠٨

جهة لا تنقطع لأن آخره كل وصفية ولا تنقطع فيكون بعد الوصفية مؤيداً لا رجوع فيه .
 فروم الوصف هو بالنسبة لورثة الواف بعد موته وأما بالنسبة إلى الواف نفسه
 فإن له الرجوع ما دام حياً كما تقدم

٥ - هل الواف عند الوفاة باطل ؟

استعملنا كلمة « غير لازم » عند الإمام حريماً على رأي الأكرين من الفقهاء مع أنه نقل
 عن هلال ، صاحب أبي يوسف ، عن أبي حنيفة أنه قال : إن الواف عمل باطل غير جائز
 وقال الإمام أحمد بن حنبل أن هذا مذهب أهل الكوفة وأما محمد ، صاحب
 أبي حنيفة ، فقد قال عن الإمام أبي حنيفة أنه لا يجزى الواف

فإنه لم يرد فقهاء المذهب الحنفي وحكوا عن إمامهم أبي حنيفة أن الواف عبثه
 جائز ولكنه غير لازم كالعارية والرافع الرجوع فيه فقد جاء في المسوط للعلامة
 الشرحسي : « ن - حنيفة كمال لا يجزى الواف ومراعاة لا يحسنه لازماً » أما أصل
 الجواز وثاب عنه لأنه لا يحمل الواف حائلاً فافهم في منكره ، صارف ، المذهب إلى
 الجهة التي فيها فيكون عتق العارية ، والعارية حرة غير لازمة

هذا هو كلام الشرحسي فقد حمل كلمة لا يجزى من الدين ما لا يحسنه وفسرها
 بعدم التزم . وعنى هذا يكون معنى كلمة لا يجزى في نظر الشرحسي هو كقول
 غير لازم مع أن صاحبه محمد بن الحسن الكشي نقل عن صفاته بأنه لا يجزى الواف
 وذكر هلال ، صاحب أبي يوسف ، أن الواف عند الإمام باطل وقد قضى هذا كله
 أبو القاسم الحلي وقد نقل في كتابه القواعد الفقهية الشرحسي حرم عند الإمامين أبي
 مالك والشافعي - وغيرها خلافاً لأن حنيفة وأحمد حرموا من الخديعة . يكرهون
 مع إمامهم ويقولون مذهب حنبل وكش زعيم

هذا وقد استعمل صاحب الدائع عبارة عدم الجواز كما استعملها محمد بن الحسن
 وهلال فقال : « قال أبو حنيفة عبث الرجوع ، لا يجوز الواف حتى
 كان للواف بيع الموقوف وعنه وإذا مات غير مواتاً لورثته

أما في نفس رلمي فقد جاء في الواف عند أبي حنيفة لا يجوز أصلاً وهو

المذكور في الأصل أي في مسوط محمد بن الحسن وقبل جعفر بن محمد إلا أنه لا يلزم
عقولة البرهان من يرجع فيه في أي وقت يشاء ويورث عنه ما كان وهو الأصح ١

٦ - مناصروهم من بني هبنة

نصر الإمام أبي حنيفة جماعة من الفقهاء القضاة كزفر ، وشرح ،
وإسماعيل بن السع الكندي والطهري الذي في الحديث الذي روي عن أبي عمر
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لوالده حسن أصم ، بالارض التي أصاب محمد
لا يستلزم التبديل بمقتضى أن يكون أراد مدة أمه ٢

واحتجوا في حنيفة بما رواه الطاهري في أماليه ، وإن عبد الله بن الرهري بن عبد
الله بن زيد صاحب ددان حمل حائظه ٣ صدقه وحمته أي الرسول عليه السلام فعنه
أبو إسحاق بن علي بن عبد الله بن مسعود فقال لا رسول الله لم يكن له عيش إلا عند
الحائط ، فردد الرسول عليه السلام ثم ما فورتها

١ - أخرجه إسماعيل بن شعيب عن حدث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تروى به البر نص لا حسن بعد سورة البقرة وإن أروى الصدوق ما كان فيها
في زمن رسول الله أحسن أب كان من سورة النساء فلم يتبع حديثه عن
فرائض الله ، وما كان بعد رده عليه السلام أحسن من سورة المصافات بالاجازة

٢ - بأن عمر بن الخطاب كان يروي أن سبع أرضين مع التي حسبها لو لا أن الله
أب عليه ذلك لأب حسب بعد أمشورة رسول الله وذلك . يو لا أبي ذكرت حديثي
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرحمت فيها

٧ - الوقف الذي فيه ضرر للورثة

١ - من وقف شيئاً مضره أو أدرته كان وقفه باطلاً لأنه دلت لم يأت به الله سبحانه
وأنه من ماله لا ما كان صدقه حرة سفع بها صاحبها إلا ما كان آثماً حراماً وعقاراً

١ - رحمه الله ورد في مادة الوقف من القنن انعمه ، رجع الهداية لموسى
٢ - رحمه الله ورد في مادة الوقف من القنن انعمه ، رجع الهداية لموسى
المصنف جزء ٣ ، ورواه في أحكام الأوقاف ١٠ ، في شرح جزء ٦ ، والمسوط جزء ١٢ ،

مستبراً ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الضرر في صحابه العبر عموماً
وخصوصاً ونهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم عموماً كحدثه لا ضرر ولا ضرار في
الاسلام ، وخصوصاً في ضرر الحار ، وضرار الرصه ونحوهما ١ .

وحد في الرصه البدنة ٢ - وان الاوقاف التي يراد بها قطع ما امر الله به ان يوصل
ويحلقه فرائض الله عز وجل باطله من اصلها لا تنفذ بحول كس يقف على ذكرور
اولاده دون انايتهم وما اشبه فان هذا لم يرد الله ب اي الله تعالى بل يراد المخالفة
لاحكام الله تعالى ، وانعاسة شرعه لصدده ، وهكذا وهو من لا يحمله على الوقف
الا بحدثة الله تعالى في دبره ، وعدم حروجه من املاكهم ، فقفه في دبره ، فان
هذا ، اراد الله به حكمهم في عز وجل وهو انفق الملك بالميراث ويعوض وارث
في ميراثه بحرف منه كصف يشاء وليس امر على الورثة ، او فقرهم اي هذا الواقع بل
هو الى الله عز وجل وقد يوجد القرية في مثال هذا الوصف الذي ع في الدرة نادراً
بحسب اختلاف الاشخاص كأن يقف على من ملك بالصلاح من دبره ، ويشغل
بطلب العلم ، فان هذا الوصف بها يكون القصد منه خالصاً ، والقرية مستحقة والايمان
بالحياة .

وبما ان المقصد الاساسي للوقف هو ان يكون مرسى لله تعالى بعد الخبر رم بحج
الشرعة اشارة الوصف بقصد الاضرار بالورثة او حرمانهم فقد هي القديس على هذه الاماكي ٣

٨ - ماهية الوقف

الوقف اسم عقد وانما هو نوع من التصرفات الشرعية والاصوات الشرعية
تقسم اي تنوعت واسقاطات وقد اعتبر الامام ابو حنيفة ان الوقف مجرد تنوع
بالربع غير لازم وهو من باب الاعارة

وان صاحب ابو يوسف ومحمد بن الحسن وقد اتفقا على ان الذين اوقفوه يخرج
بالوقف من ملك الاوقف وانما حصل في ملكه لا حراج من الملك
فقال محمد بن الحسن الوقف من باب التبرع ، والوقف تبرع لله سبحانه وتعالى
الموقوفه وبريقه واخرج رفقها من ملكه ، ويجعل ربيعها المستقل للموقوف عليه و تبرع

١ - الدرر في الخصية ، حر ٢٠ من ١١

٢ - جز ٢٠ من ١٦٠

٣ - راجع المادة ٣٦ و ٣٨ من القانون سباني احكام في موصه .

بالعين والتصرف بالربع المسجل لا يتم الا بالتسليم كالبذرة والصدقة وقبل التسليم تبقى العين الموقوفة على مثلث وانما وبما ان الحصة الشائعة لا يمكن تسببها فقد اشترط اعراس العين الموقوفة حتى يمكن تسليمها وقبل ذلك لا يصير الوهب نظره صحيحاً .

وقال ابو يوسف ان الوقف نوع من الاقطاع لانه اراله ملك نوافع عن العين الموقوفة ولا يملكها لاحد او يتم بحد الوقف ولا تصرف على التسميم وانما اراد الوقف الحصة الشائعة فيما اذا كانت فائدة لا تفسد او غير ذلك مما هو الوهب في نظره من باب سطة اهلك واراله فائدة للعين الموقوفة ١ ومن باب الذرع الارام على وجه الصدقة بالنسبة لربها رتبة من مدار العمل والصوى على قول ابي يوسف بعد اعتماد الامة بوقوع الوقف على مجرد وقف المالك ملكه ٢ مع مراعاة وجوب التسجيل في السجل العمري لان الاستناد على العقود وسائر التبرعات وثبوتها بمسألة امر به الله سبحانه في كتبه العزيز ولا بد من وجود الاستدعاء بالصرحة العمري والوقف لان الحقوق المترتبة على العقارات لا تملك ولا تصرف ولا يعبر ولا تورث الا من له صواب ولا بالنسبة لغيرهم الا بتحويلها بالسجل العمري وهذا لاحكام المراسر رقم ١٨٨ وتعدلانه فالوقف غير المسجل لا يثبت عنه آثار الشرع ولا تول ملكه الوافع عن العين الموقوفة فاذا تصرف في بيعه رهن او هبته صح تصرفه وادامات كان ملكاً لورثه

ولذلك من اشاء الوقف او الرجوع عنه حسب احكام القوانين الجديدة او التعبير في مصارفه او شروطه او استداله لا يكون صحيحاً الا اذا تم ذلك امام المحكم المختصة وبمسجل العقاري واما الوقف الخارج فيتم بارسال توكيل لاخر

١ وذلك لا يجوز وقف الاراضي الاميرية لان الترتيب للدولة ولا يملك التصرف فيها الا المختصة

٢ اعادة التسمية : ان اشاء الوقف الذي من جديد وقته وانتهت بمصع لاحكام هذه القوانين مع مراعاة بقوانين والقرارات المتعلقة بالسجل العقاري

في لبنان لينوب عنه في اثناء الوقف وتبجته ولا يتم في الموقوفات لانه لا يجوز
لها ابراء عنه القيد والتسجل في الخارج وبصفة مجموع من صمدح وشهادت
بالوقوف معبرة لحكم دون النظم الحدود وذا فعلوا ذلك كان الوقف مطلقاً
بالسبة للوقف ولورثته والتمس لان مواد حقوق الوقف معبرة كالم من النظام
العام ١

وعا ان الوقف الخيري كان دار معلومة بصفة الارواق المثلثة وهو شمس
الارواق المصوطة والمنفعة ، والنوم يدار بمروره اداره الارواق المثلثة ، وقد كانت
القوانين والنظمة بحمايه ورعايه من القانون ، تعرض له ، ولذا تم الاعكام
الشرعية - فانه في ان الوقف الخيري وفيه وتأخره واستداله
وعلى ان الوقف قد يكون مخصصاً ، وبصفة درياً كما اذا وقف بوقف وفيه
على ان يبد من رعه صرف مباح وخيرات عنها ثم صرف الباقي على المستحقين
حسب شروطه وعما ان هذا القسم قد يلحق بغيره تأولاً يعرف في كتب الفقه لان الوقف
حسب تعريفه الشرعي ككل للخير اما حالاً وأما في ماله فقد ضمن هذا النوع من
الارواق خاصاً لتنظيم الحديث ٣

١ وعلى ذلك ثبت اذ ان السادة من القبول وبصفة : يقع على قضاء الخراج على موقوف
اشهاد على ذلك ، وقف ذوي حديد اذا كان مقارناً لاحكام هذا القانون
وكل وقف ذوي يثراً حديثاً مخالفاً لاحكامه منتج باطلا بالنسبة للوقف ، ولذا تم
وللمقر .

٢ اذ ان السادة ان الوقف قد يخصص لوقف الخيرية وبصفة : ١ - ٢ - ٣ -
وتأخره وبصفة : هي محدودة احكام القوانين والقرارات المصفاة (راجع فقره ٣ من
للادة ٣ من القانون الواردة في الفاشر التالي) .

٣ وعلى ذلك يثبت اللذان ٣ و ٣ من القانون الملهة ٢ تكون بوقف قد يكون مخصص
بغيراً وبصفة درياً كما ان وقف بوقف : يقع على ان يبد من رعه صرف مباح وخيرات
عنها ثم صرف الباقي على المستحقين حسب شروط الوقف .

واللادة ٣ وبصفة : يشاء ان هذا النوع من الوقف ذوي شخص او وقف مشترك بين

والآية من أصحبه مشهورة لا محتاج في ذلك الى حديث اعرف واسير ، ولا يسمي لاحداث يخالفهم .

هـ - ما يصاهر من احساس العظمة واقرار بعضهم لبعض من فقد حبه في المعنى . قال الجديدي . تصديق ابو جعفر رضي الله عنه بداره على ولده ، وعثمان برومية (اي بشر رومية في ائمه المذكورة اعلاه) ، وتصديق علي بن ابي طالب في المدينة

وقال جبر لم يكن احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة الا وقف وعده اصعبه من الذي قدرهم على الوقوف وقف ، واشهر ذلك فلم يسكره احد فكان اجماعاً وقال في الأم . لقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والانصار ، وقد حكى ان عدد كثير من اولادهم واعلمهم اهم لم يزاوا بلون صدقاتهم حتى ماتوا ، يبقن ذلك لعدة منهم عن العدة ، لا يحتفلون به . وان اكثر ما عندنا بالمدينة كما وصفت ، لم يزل تصديق ما ائتمنوا وعلومهم كالكلف

٦ - ما قاله ابو هرون في حاشيته على شرح عمدة الدقي على من جبريل نقلاً عن مقدمات ابن رشد من انه قبل له لك ان شريفاً كان لا يرى احس ، فقال . لك نكتم شريح بلاده وم يرد المدينة فيرى آثار الاكابر من ارواح النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين بعدهم وهذا حراً اي اليوم ، وما حسوا من اموالهم لا يظنون فيها طاعن ، وهذه صدقات النبي صلى الله عليه وسلم سمع حوائط وسمي للمرء الا ينكلم الا فيما احاط به خبراً .

وبهذا احتج مالك رحمه الله تعالى لما نظره ابو يوسف بحضرة الرشيد ، فقال هذه احسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقها نقلاً الخلف عن السلف قرناً بعد قرن . فقال ابو يوسف كان ابو جعفر يقول انها غير حاضرة وانا اقول انها حاضرة فارجع ابو يوسف في الحل عن قول ابني حصة الى الحوار

٧ - ما قال الطحاوي نقلاً عن ابني يوسف ان الدليل لو بلغ اما حصة فقال بصحة الوقت .

وبما ان ادلة حوار الوقت الذي ثابته بما رأيت ، فقد انقضى للقانون اثناء الوقت من

جديد ، في الحدود التي رسمها الشارع ، بعدم المصادرة بالورثة ، وحرمان اصحاب
الفروض منهم ، واشتراط الشروط المهرمة شرعاً كما سترد التفاصيل في محلها من هذه الرسالة ١

١٠ - تأييد الوقف وتوقيته

المعروف بالذهب الحامي انه صيغة الوقف لا يجوز ان تقتن بها بدل على توقيت
الوقف وعدم تأيده ، فان افترقت بهذا لم يصح الوقف لان الوقف سطره انما شرع
صدقة دائمة موقيته يباقي شرعية

وقد اصرى الصحاح ابو يوسف ومحمد على ان تأيد الوقف ولو معنى شرط لصحة
الوقف . وانه صراحة ، ان يصح الواقف على انه وقف وقته مؤبداً ، وتأيدته
معنى ، ان يقعه ولو ، لا على جهه لا تقطع كالفقراء انما كانوا او يصرح به صدقة
موقوفه لان التصريح بكونه صدقة يقتضي انه على الفقراء فيكون وقفاً على من لا
يقطع هو مؤبد معنى .

واختلف في المناسى الآتيين معار انهما تدلان على التأييد ام لا .
الاولى : ان قال الواقف وقت ارضي او حسنتا ولم يص على التأييد ولم يذكر
مصرحاً فان محمد بن الحسن لا يصح هذا الوقف وقال ابو يوسف يصح هذا الوقف
لان لفظ وقف او موقوفه يراد في العرف تصدعت والصدقة مصرحاً للفقراء والعقراء
لا بمنزل انقطاعهم فالتأييد مدلول عليه معنى

الثانية : اذا قال الواقف وقت وتصدعت ارضي على نفسي ثم من عدي
على الطغتن الارثي والثاني من اولادي واقتصر على ذلك قال محمد . لا يصح هذا
الوقف لان وقف موقت ، وقال ابو يوسف . يصح هذا الوقف لان التصريح
بالتصدق بالوقف دل على التأييد ومصرحه بالنسبة للفقراء . واحصى لقوى قول ابي
يوسف لانه سر ٢ وقد صرح في فتح القدير انه بعد انقطاع اهل الجلة الموقوف
عنها رجع الاعيان الموقوفة الى ملك الواقف ودريته . ونقل عن ابي يوسف انه اذا
وقف على رخص معه حاز ، وادامت الموقوف عليه رجع الوقف الى ورثة الواقف

١ راجع لاداة ٣٦ و ٣٨ من القانون الاتيني .

٢ عن السوط بايصاح وريادة ، والاسماء والبحر وابن عابدين واضع الوسائل

أكثر من طقتين أحداً فقول الإمام مال لك إذا سمي الوقف الموقوف عليهم باسمائهم ، رتب بينهم في الاستحقاق أنه لم يرتب ، كانوا جميعاً طبقة واحدة ولو كانوا من طبقتين متساويتين . فإذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وذكرهم جميعاً عليهم جعل استحقاقهم معاً أو بعضهم بعد بعض كانوا جميعاً طبقة واحدة ، ولو أن الأولاد بطن وأولاد الأولاد بطن ثان

و إذا لم يسمهم باسمائهم بل ذكرهم فقط بعبارة لموجود منهم ومن لم يوجد كان كل من طبقة ، ولو لم يترتب بين الطوائف كقولهم وقف على أولادي وأولاد أولادي أو وقف على أولادي ثم على أولاد أولادي وأولاده في المثالين طبقة ، وأولاد أولاده طبقة ثالثة .

وإذا ذكر أولاده باسمائهم وذكر أولاد الأولاد فقط بعبارة الموجود منهم ومن لم يوجد كان الوقف على طقتين أيضاً

و إذا قال وقف على أولادي فلان وفلان وفلان ومن يورثني أمة من الأولاد ثم على أولاد أولادي أو فلان وفلان ، أولاد أولادي كان أولاده الموجودون ومن يوجدون بعد طبقة ، وأولاد أولاده طبقة ثالثة

في جميع الأحوال لا يمتنع الوافع من الطبقات ١ وسقط الوقف إذا زاد على الثلثين .

و إذا لم يكن الوقف كان الموقوف ملكاً للوافع أو كان حصاً فإن كان ميباً كان ملكاً لورثة الطقة التي أسس بها الوقف على الطقتين ، فإن لم يكن للطقة ورثة كان ملكاً لورثة الوافع يوم وفاته وإن لم يكن له ورثة أو كانوا انقروا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة أيضاً كان لإدارة الإدارة العامة وكل ذلك إذا لم يشترط أوقاف أن يكون وفاته بعد وفاته على جهة ترقيته أو ملكاً لورثته يوم وفاته على

١ لا يدخل الأوقاف في حساب الطبقات ٢ المادة ٩ من القانون ٣٠٠ و إذا لم يترك الوقف ورثته بعد الوقف إلى إدارة الأوقاف العامة إذا لم يشترط الوقف جهة يرثه المادة ١٠ من القانون ٣٠٠ فإذا اشترط جهة يرثه ورثته رجع إليها . لأن الوقف لم يقرب من أيديهم وتأقيته خلافاً للوقف الذي لا يجوز تأييده بحسب أحكام القانون .

شرط ذلك وجب العمل بشرطه .

وأما ما استحق من أفراد الطبقة التي ينتهي بها الوقف على الطبقات انتهى الوقف في حقه ما لم يدل كتاب الوقف على أنها تكون لدى الطبقة من الوقف لا ينتهي بها إلا بانتهاء الطبقة كلها .

وكون الوقف بعد انتهائه ملكاً للواقف إن كان حياً ولورثة الطبقة التي انتهى بها الوقف على الطبقات إن كان متناً إلى آخر ما سبق بيانه تنطبق لأقوال في مذهب الإمام أحمد في الوقف المنقطع أحد ما الم شروع المصري ، وطلال الوقف فيما راد على الطبقتين تنطبق للقول بأن هي وفي الأمر عن العمل المباح بجمعه حراماً ، وطبقاً لمذهب الإمام مالك في الوقف الحرام ، وقد سار على ذلك الم شروع المصري ، ولا مبدوحة من الإحداثيه هالآل شرعة الوقف يجب أن يوجد شروطها — في الأقطار الآخذة ما في وقت يعمى الوطيسون المصنوع على بوجد التشرع في الأقطار نغرة ، ١ والخلاصة أن الوقف صدقة حارة مستمرة يراد بها محض الثواب ومقضاء التأييد ، إلا أن العقم ، أجازوا بطريق الاستثناء أن يقف الابن على شخص معين أو أشخاص معينين أو جهة من جهات البر كـ شئى ثم يكون بعد ذلك مصروف إلى الفقراء ، والمساكين الذين يمدام بهم الثواب

وأما ما نصهم بوقت الوقف مدة معينة معه كعشرين سنة مثلاً ، فالوقف على فلان مدة معينة ، فإذا انتهى الأجل انصرف الوقف أو مات الموقوف عنه أو عليهم انتهى الوقف بذلك وعاد الموقوف ملكاً للواقف إن كان حياً أو بورثه وقت وفاته إن كان متناً ، وهذا مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى ، وقد اختلف قبل عن في بوم في الوقف استضع الآخر فقيل يرجع الموقوف ملكاً للواقف إن كان حياً ولو أوتيه عدم مرنه إن كره متناً ، وقيل ينتهي الوقف ويكون مصروفه لفقراء ، وقد أخذ القانون بالرواية الأولى .

وبعد جاء في المعنى - اختلفت الآراء من استحق الوقف من أفراد الواقف في

١ راجع في هذا المبادئ القديمة ، المصحح ، والحدود ، والدور ورد المحتار ، والشيخ والكشاف ، واستثنى من كتب الإمام أحمد

حالة انقطاع الوفاء ، ففي إحدى الروايات يرجع إلى الورثة منهم لأنهم الذين صرف
 الله إليهم ، له بعد موته واستعانة به فكذلك يصرف إليهم من صدقته ما لم يذكر
 له مصرفاً ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **المك أن تترك ورثتك أغنياء** خير من
 أن تدعهم عالة **تجكفون** إلخ ، وعلى هذا يكون بينهم حسب ميراثهم ، ويكون
 وفقاً عليهم من عند الله وقد ورد في الألفاظ والمنتهى وشرحها كيفية
 الصرف إليهم وأنه يجري بينهم في الجانب كما يجري في الأموال المذكورة لهم ملكاً عن
 مورثهم

قال في المعنى : **وإذا صدق** ، أي هؤلاء لأنهم أحسن الناس بصدقته يصرف إليهم
 مع بقائه صدقه ، وفي بعد ذلك وتحصيل كلام آخر في أن يصرف إليهم على سبيل
 الأثر وتصل الوفاء فيه ، ثم قال في المعنى : **وعلى من** من قال أنه يصرف إلى
 ورثة الواقف ملكاً ، فإنه صرف عند عدمهم أي يثبت المال لأنه بطل الوفاء فيه
 بانقطاعه ، **صدراً** مالا لا وارث له فيكون يثبت المال أولى ١ ٤

وذا كانت أكثر أئمة الفقه الإسلامي يرون تأييد الوفاء ٢ إلا أن الإمام
 مالك رضي الله عنه ، سجع الآثار ، واقتصر الضحاة والتبعين فم يشترط التأيد في
 الوفاء بل حاربه موقفاً كما حاربه مؤيداً ، وأدار الوفاء شرط السمع عند الاحتياج
 كما حاربه بشرط العودة للواقف ولورثته بعد موت الموقوف عليه فهو يعني بصحة
 الوفاء مع ما يقيد بالسبب سواء كان التأييد لمصلحة محدودة معروفة
 مقدرة بالسبب أم لمدة غير معروفة بالسبب ولكن بجملة ٣

ويجوز في مذهبه أن يكون الموقوف مفعلة من استأجر داراً بمالكة أو أرضاً
 مدة معلومة ووقف مفعلاً ولو معدداً في تلك المدة صبح رده ، وكذا لو استأجر

١ المعنى ٢ حر ٢ ص ٨٦٨ . وعلى ذلك جاء في إمامه ١١ من ١٤٠٠ : إذا لم تترك الواقف
 ورثته عاد الوفاء أي إدارة الأوقاف العامة إذا لم تشترط جهة بر مائدة .

٢ المذهب ٤ حر ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٨ في المذهب الشافعي ، وأما من ١٩٥ ص ٢٠٠ حر ٢
 في مذهب الإمام أحمد وأصل الخبر : **السمع** ص ١٨٣ في مذهب الظاهرية
 ٣ الشرح الصغير ، والشرح الكبير ، والخطاب .

وقد قدم رأيه على أبي يوسف أنه لا يشترط التأييد بالوقف وردت في المتع
 القدير لكلال الذي من الهام وفي المسوط فقد جاء في المسوط - أبنا يوسف
 بوسع في الصدقة بغيره في قوله لأخر غاية التوسع ، وفي قوله الأول ضيق غاية
 الضيق ، ومما جزم فيه أبو يوسف رحمه الله لا يشترط التأييد في الصدقة الموقوفة
 حتى يوقفها على جهة من أهم مقصد يصح عنه ، وإن لم يعمل آخره للمساكين ،
 ومحمد بن الحسن رحمه الله يشترط التأييد لهم وأبو يوسف يقول المقصود هو
 التقرب إلى الله تعالى ، والله تعالى كقوله في مصرف إلى جهة يتوهم انقطاعها ،
 وقاره بالمصرف إلى جهة وسواء انصرف في صدقة ليحصل المقصود الواقف
 وحده في فتح القدير عن محمد بن أبي يوسف عن أبي يوسف إذا وقف على رجل بعينه
 ح . ، وقد ثبت معروف على رجوع وقف من ورثته لواقف من ورثته الشوى .
 وإذا عرف عن أبي يوسف جواز عوده إلى الورثة فقد يقول في وقف عشرين سنة
 دطار ٢ وعين المقود بحسن الشوى بغيره الأصح ٣

شروط الواقفين

١١ - شروط الواقفين

لمراد من الشروط أي شترعوم في كتب دواهم لتكون قانوناً ، بل ما جاء
 فيه في تلك الأوقاف
 وقد توسع المذهب حنفي في ذلك حيث كان دونه وقد كات ما حأ في
 دانه وإن خالفه العمل به وروح الشرع دامة إلى لأحب شرع الوقف كما يوقف على

١ المسوط جزء ٢ ص ٤١ .

٢ فتح القدير ٤ جزء ٥ ص ٢٨ .

٣ فتح الباري ٤ جزء ٥ ص ٢٦١ ، وهدية القاري جزء ١٢ ص ٢٦ و ٢٥ وبين لا وطار

جزء ٦ ص ١٣٥ . وعلى هذا الأساس بنيت مواد القانون في ثقت يوسف .

البين دون البات ، وعلى اولاد الظهور دون الطون ، وحرمان الروح و كذا البات
من الوفاء اذ تزوج احداهن ، واشواط ان لا يتزوج الموهوب عليه الا من الامرة
القلائد او لا صاهر فلا ، وحرمان من استدان اطلاقاً من استحققه في الوفاء . وقد جاء
القانون مصيباً من دائرة الشروط في لاقاب الجديدة حصر الشروط فيما هو قرية ١

وقد ورد في اعلام الموقعين . اما بعد من شروط الوفاء : كالتبعية طاعة ،
والمكلف مديونة ، واما ما كان ضد ذلك فلا حرمة له كشرط العرب والتوب بهذا
الشروط بطل . وقال اذ شرط الوفاء المروية وركب الدهيل لم يحجب الوفاء بهذا
الشرط بل ولا التزانه بل من التزانه رعة عن الله فليس من الله ورسوله في شيء ٢
ومن ذلك الوفاء على البين دون البات فهو بطل على احد الاحوال في مذهب مالك
وقد نقل في المدونة عن ابن وهب انه كان فيما كتبه ابو بكر بن حرم عمر بن
عبد العزيز حين طلب الله اياه بمجلس له عن الصدقات وكيف كانت اؤن ما كانت
- ان عمرة - عبد الرحمن اخبرته ان عائشة رضي الله عنها كانت اذا ذكرت صدقات
الناس المرم واهراج الرخا - منهم منها يقول - وجدت للباس مثل اليوم في
صدقتهم الا ما كان الله وقلوا ما في بطون هذه الايام خاصة لذكورنا ومحرم على
ارواحنا ، وان يكن منه هم فيه شركاء ، قال والله انه لم يصدق الرخا ، صدقة
العظمة عن الله فتوى عصاة صدقة عليها ، وتوى استه الاخرى وانه تعرف عليها
الخاصة لما حرماً من صدقة

وان عمر بن العزيز مات حين مات وانه ليرد ان يرد صدقات الناس التي اخرجوا
منها النساء . وان مالك ذكر لي ان عبد الله بن عمرو ، وورد بن ثابت حساً على اولادهم
دورهما وانها سكنوا في بعض .

وقال في رد المحتار : نقل عن الشيخ - سم - معنى قول الفقهاء ، بخصوص الوفاء

١ المادة ١٢ : اذا فتر الوفاء شرط غير صحيح صح الوفاء وبطل الشرط .

المادة ١٣ : ليس باطلا كل شرط يقيد حرية المستحقين في رد هم أو قبولهم واستدانهم
لغير مصلحة واحدة .

٢ حر . ٢٠ ص ١٥٧ .

كنص الشارع في المهر والدلالة لا في وجوب العمل . فكما ان نص الشارع يجب اتباعه والعمل بما قصده كذلك الشرط الصحيح للواقف يجب اتباعه والعمل به ولا يجوز مخالفته .

١٣ - اقسام شروط الواقفين بمذهب الحنفية

(١) كل شرط محل بحكم الوقف ومؤثر في اصله كتوقف الوقف واشتراط الرجوع فيه او سعة ورعه ففي هذا القسم بطل الوقف والشرط جميعاً وقيل بكون الوقف صحيحاً والشرط باطلاً استعساً .

(٢) كل شرط لا يخل بحكم الوقف وهو اللزوم والزيادة - ولا يؤثر في اصله لكنه يوجب تعطلاً او احلالاً بالاسماع وفي هذا القسم يصح الوقف ونص الشرط . ومن امثلة ذلك ان يحبس التولية لولده وبشرط الا يعرض ولو حدث او بشرط اعطاء العلة لكل المستحق ولو حرث الوقف او عدم الاستبدال ولو كانت هالكاً مفعلة ماهرة . من حادثة المولي يوجب عمله ، وعمارته مقدمة على الصرف الى المستحق والاستبدال عند الضرورة واجب .

(٣) كل شرط خلا ، تقدم ، ولو كان مباحاً لا يضره فيه ، ركاب أربعة في النوع في المظنة كشرط عدم الزواج ونحوه .

فترى من هذا التقسيم ان الجامعة بقرور ان الشروط المعلقة للبدن الشرعية لا تسحق حصة الشارع ونحو مخالفها وعند التطبيق يفرضها كقرارات شروط العروبة في الاستعاق ، واشتراط العلة للزوجه على ان لا تزوج . . . وعلمتهم في ذلك انها لا تنافي مع مقتضى الوقف ولا تخمس مفعلة . ولديهم في حل صحت ان يصرح لمن شاء على اي وجه شاء ، مع انه يجب ملاحظة نصوص الشرع الآمرة حتى لا تنافي معها . كما جاء في الفروع

١٤ - الشروط في مذهب الامام احمد ابن حنبل

ول ابن حنبل ان الاصل في العقود والشروط عدم التحريم ، وان اسعد دليل التحريم ، دليل على عدم التحريم ، وان الادلة الشرعية بقصي بالوفاء بالعقود والشروط

وهذا من العلم الجوراني كل شرط بحذف امر مقرر في الشرع او صلاح من
اصرفه او يجوز اني اتم بحج اعداد عملا لحديث الشرع و قد دل دوايم شروط
شروطا على في كتاب الله ، من اشترط شرطاً من في كتاب الله فهو باطل وان
كان مائة شرط ، كتاب الله حق ، وشروطه باطل ، ٢٤ وهذا في مكان آخر : ان
الله سبحانه وعالي ذلك الواجب ان ، استمع به في حبه ، وادب به ان يحسه ،
ليسمع به وادبه ، ولم يملكه ان يسمع به بعد موافقه كذا يفعل به في حبه ، ان
يجزه به ، وملكه الله ، يوصي به في يجوز ان يوصي به ، حتى ان حذف او حذر و اتم
في وحيه ، حسب على الوحي و توفيقه رد ذلك الجور و حلف والائتم ، ورفع الله
سبحه و الاثم عن يرد ذلك حليف و الاثم من توفيقه و لا ريب ، و هو سبحانه و عالى
لم يملكه ان يصرف في مجلس ما به بعد الا على وجه يفرقه من رده لا على اي
وجه اراد ، و قد ادله الله ، و هو سبحانه و عالى ، يصرف في مجلس ما به بعد على
اي وجه اراد ، و قد دل في كلامه و رويته ، و قد دل على ما به بعد على
صاحب ان لا يفد به اراد على من اراد ، و شرطه رد ، و يحلف على الحكام
او يفتن من بعد شرحه ٣

و قد رآه الله من هو ، و شرطه لو اودع حقه الي شتره يوم و ما
يحلف حكمه به و رويته و يرد يجوز ان لا يحلف

١٥ - الشروط في الزهب المالكى

جاء في مواهب الجليل شرح مختصر حسن في معرفة ذكر الشروط الى لا يجوز
ومن ذلك اشترط اخراج البات و التوفيق و قد ادله الله و حلف على ان شرط
مع البات مطلقاً من توقف او معين ان توفيق من شرطه و قد رويته و قد

١ فتاوى ابن تيمية ، جزء ٣ ص ٣٢٦ - ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣٧

٢ راجع تكميل ان الله للشرط - فتاوى ، جزء ٣ ص ٣٨٩ - ٣٩٠

٣ جزء ٢ ص ١٦٣

في الوقف مع هذا الشرط خمسة آراء : (١) ان الوقف يفسح ، وان حاربه الموقوف عليهم ٢ - الوقف يفسح ويصح - كما ما لم يحرقه ، وان كان قد حرقه لم يفسح للروم بمقتضى ما ذكره ، وان كان لا يمنع الاثم او الكراهة (٣) انه يفسح ويدخل فيه الست وان حرقه لانه مع الحقير ، فيفسح لرد حقير اليهن (٤) انه يفسح ويدخل فيه الست - لم يحرقه ، وان حرقه لم يدخل الا بوجاهة المحبوس عليهن (٥) انه لا يفسح ولا يدخل فيه الست وان لم يحرقه الا بوجاهة المحبوس عليهم .

ولا يشترط على قول من قال ان الوقف يفسح ان يكون الوقف بموتك بالاراء وق الوقف فلو قال ان ملكك دار فلان فيها وقف فمكرك صحيح فله عيد ، وان عداك عود لك واصحابه من الاء . او اخرج من الشرط ان يكون الوقف بموتك بالاراء مذكراً باناً في الحال ، ثم يمكن كنه كك كان الوقف مطلقاً

١٦ الشروط العشرة

هي شروط ، اذا كثر الوقف ان شرطه في جميع اوقافه لم يفسح الا فيهم وفي شروطها فم على في شروط في مصرف الوقف يفي ان شرطوا بقدره اعدا اخرى ، وهي على ما عرفت الوقف عشرة : العدة ، والقصد ، والاعتد ، والحرمان ، والحد ، والامساح ، والخص ، والخص ، والعين ، والعدل . وفي شروط وجوبه شرع ، وان كان من الوقف بقدره ولا تخلف الشرع وان رجع كما ان شرط في مصرف الوقف وان شرطه

وقد ذاب المصنف على ان اشراط هذه شروط في جميع اوقافه فله دفع من جهة ان من الوقف وق كقول من شرطه مدثرة بمواس وقه بعضي . كما ان من اوقافه مدثرة بمواس وقه بعضي ، وقه بالان هذه بمواس وقه مدثرة الوقف كانت في اشراط هذه الشروط العشرة . وقد رجع المصنف ودار الخ

والك معنى كل شرط من هذه الشروط العشرة .

(١) الزيادة والنقصان : يراد بها زيادة استحقاق بعض المستحقين في الوقف ، ونقص استحقاق بعضهم . وزيادة مرتبات ارباب الوظائف المقررة في الوقف ونقصها . فمن شرط له في حصة الوقف هذان الشرطان سواء اكمل الواقف او غيره . يجوز له ان يريد استحقاق من شاء من المستحقين ، وان ينقص استحقاق من شاء منهم ويجوز له كذلك ان يزيد المرتب الشهري مدير المدرسة او مدرسها وان ينقصه .

(٢) الاعطاء والحرمان : يراد بها اعطاء ريع الوقف كله او بعضه حرماً مطلقاً او مؤقتاً لمدة معينة . فمن شرط له في كتاب الوقف هذان الشرطان سواء كانت الواقف او غيره . يجوز له ان يعطي ريع الوقف كله لبعض المستحقين وهذا يكون قد حرم سائرهم من الوقف ، ويجوز له ان يطلق هذا الاعطاء والحرمان وان يوفيه وقت معين ويجوز له ان يعطي ريع غير حاجته من اعيان الوقف لبعض المستحقين ويجزم سائرهم منه ، ويجوز له ان يجعل الاعطاء والحرمان قاصرين على الموجود من المستحقين وان يجعلها شاملين لذريته ونسله .

(٣) الادخال والاخراج : يراد بها ادخال غير الموقوف عليه في ضمن اوقاف عليهم واخراج بعض الموقوف عليهم من الوقف . فمن شرط له هذان الشرطان يجوز له ان يدخل مع الموقوف عليهم من شاء من احب او ادرب م سكن وقف عليهم ويجوز له ان يخرج من الموقوف عليهم من شاء من احب او ادرب . ويجوز ان يكون الادخال او الاخراج مطلقاً وان يكون مؤقتاً ، وان يكون دهرى وان يكون شاملاً للنسل والذرية .

(٤) التفصيل والتفصيل : المقصد من التفصيل التمييز بين الموقوف عليهم في الاستحقاق بحمل بعضهم بعض نصيباً من بعض ، فمن شرط له هذا الشرط لا يجوز له ان يجرم بعض الموقوف عليهم لانه مفسى التفصيل استحقاق الجميع مع جوار التفاصيل . والقصد من التفصيل تخصيص بعض اوقاف عليهم بريع الوقف كله او بعضه مطلقاً او لمدة معينة .

(٥) العير والتدبيل : العير هو التعبير في مصارف الوقف الي لا بد وانه

الشروط المتقدمة . فمن شرط له هذا الشرط يحفظ لنفسه الحق في ان يعير في مصارف الوقف اي تعير سدد له ولو لم يكن من انواع المعيرات التي دلت عليها تلك الشروط . والمراد بالتسديد ، تدبيل عين من اعدان الوقف بأن شتر في مائة بدل الاراضي او اراضي بدل النقود وسدد حكمه الاتباع بان يحمل الموقوف للسكنى الاستعمال والموقوف للاستعمال للسكنى .

هـ . وان اشترط الشروط العشرة حق لواقف ، وانه ان يجعل ، لنفسه او له ولغيره ، فدا شرط الواقف في كتاب الوقف الشروط العشرة لنفسه فقط ثبت له وحده الحق في ان يعير هذه الشروط دون غيره ، فادامت الواقف من غير ان يعير بغيره او سديلاً بمقتضى شرطه ليس لاحد بعده ان يعير او بدل في مصارفه . وان اذا شرط هذه الشروط لنفسه ثم لمعه من بعده ثبت الحق له في ان يعير هذه الشروط ثم لغيره حسب شرطه .

و اذا شرط الواقف هذه الشروط لغيره فقط ثبت له ايضا هذا الحق لان كل من ملك حقاً ملك ان يشره بنفسه وان يعير مباشرة لغيره ١

واذا شرط الواقف هذه الشروط لنفسه ولغيره معه يجوز لواقف ان يعير نفسه ولا يجوز لغيره ان يعير وحده .

و اذا شرط الواقف حق تكرير العمل ، بالشروط العشرة كانه ان شرطت له ان يعمل بمقتضاها ويغير ويبدل كلما رأى ذلك .

واما لم يشترط الواقف من شرطه له حق تكريره ، فليس له ان يعمل بمقتضى اي شرط منها الا مرة واحدة .

و اذا شرط الواقف الشروط العشرة لنفسه او له ولغيره يجوز له ولغيره شرطت له ان يسقطها عن نفسه على الرضى ٢ راجع . فدا شرط الواقف بزيادة والتقصير او غيرهما لنفسه و له ثم لغيره يجوز له او لمن شرطها له هذا الشرط ان يسقطها وليس له بعد ذلك اعطاء ولا حرمان .

١ وعلى هذا ثبت زيادة ٢٤ من القانون : لواقف اشترط الشروط العشرة لغيره شرعاً لنفسه او لغيره ضمن حدود هذا القانون

وبالاحاطة في عبادة بقانون (المادة ١٤) انه ليس للوقف ان يحلف شروطه
حكمًا من احكام هذه القوانين، وليس له ان ينص اصحاب الاستحقاق، ما يجب لهم
او يحرمهم منه ودافع من حيث لا يبعد .

وقف المنقول والعقار

١٧ - وقف المنقول والعقار

شروط وقف المنقول والعقار

١ ان يكون من الاشياء المنقولة ولا منقولة، ولا يصح وقف ما ليس من الاشياء المنقولة وحدها
بل من الاعيان خلاف ذلك وكالحقوق المالية من حقوق الارتفاق والشرب والمزود
والتملي، فان النافع وحده، والحقوق المالية لا يصح وقفها ولا بد من ان يكون
معلومًا ولا يصح وقف ما ليس بمشروع شرعي لا يمكن الا ان يكون مشروعًا
كالمسكوكات والدرهم والدينار

٢ ان يكون من الاشياء المنقولة من سائر الاشياء التي يجوز وقفها
من وقفها من الارض من الاشياء المنقولة او من الارض من الاشياء المنقولة
من الاشياء المنقولة من الارض من الاشياء المنقولة

فوقف العقار صحيح
ليس عليه وقف الدوام الا اذا كان لها للمنفعة في الاشياء المنقولة والمتعلقة اتصال قرار
منصوح وقفه

ويصح في وقف العقار ان يكون من الاشياء المنقولة او من الارض من الاشياء المنقولة

ولا يجوز حرمان او انتزاع من من لا يولد والزوجه
كما سأل في بيان اوجب الاستحقاق ورجع المادة ٣٩ و ٣٨ من القانون .

اشجار دخل الماء والشجر في الوقت بدون ذكرهم ودخل كذلك كل ما هزمت
في الـ من احشوب في سقف او باب او نافذة .

ومن وقف ارجأ ررعه ، دخل ما دها من السواني وآلات الري بدون ذكر ،
وكل ما دخل في سح العقار واحذره نعا بدون ذكره يدخل في وقفه نعا بدون
ذكره محروق الشرب والنس وامرور يدخل في وقفه الارض الزراعية نعا بدون
ذكرها . سحبا كما يدخل في حارة العقار بدون ذكرها .

وذا كان معقول قاعاً للمعر في الانداع به ولكنه ليس متصلاً ، اتصال مرر
صيح وقفه اصب نعا اوقف الماء ولكنه لا يدخل في وقفه العقار الا بالنس عنه
ومن وقف مبر لا لا يدخل في وقفه ما فيه من فرش وثلاث الا بالنس عنه . ومن
وقف اصب رراده ، لا يدخل في وقفه . وقف وقفه من رر وع رر عني
الشجر و موش او رر للجرث الا بالنس عنه ا

وذا كان معقول من قلا عن رر ناع للمعر فلا يصح وقفه الا في إحدى حالتين
١ اذا كان رر رر النس على وقفه كالا - لعة والدروع وخن و لابل
٢ اذا كان حري المعروف وقفه كالنكس و رر حف ودوت المرش والابره
وفي غير هاتين الحالتين لا يصح وقف بدون اتصال فلا يصح وقف سعن
والسراب الاسم ولا سد و اقود الا اذا حري المعروف بوقفه شي منها والمعتبر
عرف اقليم الواقع حق صدور الوقف منه

الا انه مذهب المالكية ومن يحوار وقف اسقون على الاطلاق وقد نقل في الاسعاف
عن فاذي المطلق عن محمد بن عذافه الا حري من اصحاب رر رر حب اي حقه
حوار وقف الدرام والعصم والمنكس والمورور

قال في المبداء (شافعي) يجوز وقف كل عني ينفع بها على الدوام كالعقار
والحيوان والاثاث وسلاح اما ما لا ينفع به على الدوام كالعظام ، وما يشم من
الريحان وما تنكسر من الحيوان فانه لا يجوز وقفه .

١ الاسعاف بامضاح وتفسير

واختلف اصحاب الشافعي في وقف الدرام والدنانير في الحواري وعنده وفي كفالة
الاجار . يجوز وقف الاشجار لثمارها وللباشة للنسب وصرفها .

وقال في المصنف (حسبي) ما لا يتنفع به الا بالله كذهب والورق واما كقول
والمشروب وقفه غير جائز .

وخالف ذلك مالك والاوزاعي .

ويجوز وقف الطبي بالذهب الطبي وهذا قال الشافعي

وقال في الشرحين الكبر والصغر ، وحاشيتي الدسوقي والصارفي (مليك) : يصح

وقف كل مملوك ولو بالعليق سواء كان عقاراً ام منقولاً ام صفة . وعلى ذلك يصح

وقف الدرام والدنانير والطعام من بر وشعير ونحوهما ويصح وقف الثياب والعصائب

وكل منقول على القول المتيقن . ١

وقف المشاع

١٨ - وقف المشاع

اذا وقف المقار لا ليكون مسجداً او مقبرة وكان شائعاً فيها لا يقبل القسمة صح

وقعه بالاتفاق بين ابي يوسف وعبد بن الحسن كوقف نصف منزل لا تقسم منزلاً لان

الشائع فيها لا يقبل القسمة لا يمكن اقراره الا بالله دفعاً للضرر صح وقعه شائعاً

واذا وقف المقار لا ليكون مسجداً او مقبرة (لان هذين حكماً خاصاً) وكان

شائعاً فيها يقبل القسمة كوقف نصف منزل كبير يمكن ان تقسم منزلاً . قال ابو

يوسف وقعه وهو شائع صحيح . وقال عبد بن الحسن وقعه وهو شائع لا يتم والفتوى

على قول ابي يوسف .

١ وعلى هذا ثبت احكام المسادة ١٥ من الغنائم في اوقف المحدث : يجوز وقف

الغار والمختول كما يجوز وقف حصص واسهم الشركات المستقلة استقلالاً حثرياً .

وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى صحة وقف الحصة الشائعة كما قرر أبو يوسف .
 وما إن الشروع فيما لا يقبل القسمة تنجم عنه مضار كثيرة وتترتب عليه منازعات
 حية وقد يطلب الشريك بيع العقار المشترك فيبقى مال البطل معطلاً فقد رأى
 القانون عدم جوار وقف الحصة الشائعة في عقار غير فاس للقسمة إلا إذا كان الباقي
 معه موقوفاً واتحدت الجهة الموقوفة عليها ١٩ .

والذي حدا بالاحد وجهة الرأي هذه هنا نحن ورد في الاسعار بأن الارض إذا
 كانت بين رجلين مصدوقاً بمائة ، صدقة موقوفة على المكي ودفعها بمائة أى قيم
 واحد حار اتفاقاً

وبالاحد ان اراد شراً من غير فاس للقسمة هو مالا يمكن ان ينفع به اصلاً
 . بعد قسمة .

قسمة الوقف

١٩ - قسمة الوقف

ان قسمة الوقف بين المستحقين بحيث يحصل لكل منهم حصة يسفح به ويستعمله ولا
 يزاحمه فيه غيره تجوز على قول ضعيف في اذهب الحنفى . وهناك قول بحالعه
 محضاً بقى حق المستحقين بين في عين الوقف واء هو في المصلحة . وقد اثار اصحاب
 هذه الرأي من ردة امره بان سمع بالوقف كل واحد منهم مدة معينة على التوقف ،
 والمهابة الكافية ان يحصل كل منهم حصته من الوقف مدة من الزمن ثم يتبادلت
 الحصص

الا ان مدعى الحداية بحجج قسمة اعيان الوقف بين الموقوفين عليهم كما تقسم الاعيان

١ انظر مادة ١٩ من المادون : « لا يجوز وقف لمشاع في عشار غير قابل للقسمة الا
 اذا كان الباقي موقوفاً واتحدت باسم الموقوفين عليه ولا ريب ان ذلك في الوقف المتحدث

المالوكة بسبب ان الاعوان الموقوفه يصرفون موقوفه الموقوف عليهم وليس ملكا
للاوقاف ١

فالمعقول به حتى لأن ان قصة الوقف من المانع ، بخلاف قصة حقد وعمران
والكل منهم طلب قصه دون ان يكون مقيدا بالانقاع ، وبالنظر لتدمير المستحقين
من سوء صرف المتوفى ، وعدم ادايتهم للاعبان الموقوفه ادارة حسنة ، احد القانون
يراي الحيلة بخروج قصه اوقف قصه لارائه ، وعنه على ذلك ثبوت الاحكام الآتية

١ - نحو طلب القصة من جميع المستحقين او من بعضهم ، واذا طلب من
احدهم ادرت اقصه من الجميع لا اقصه حصه طالب القصة فقط كما فعل المشروع
المصري ، رى بخروج قصه والاقرار لا طلبه ، ونفى الشيوع بين الآخرين وهذا
صريح بخص ، وادركت اقصه ، وحد بحسب المشروع المصري وكأوا عشرة ادرت
حصه الطالب فقط وبقت الحصص الاخرى شاعه ، واذا طلب حصه منهم قرر صرف
لوقف لهم من غير ان يتصرف هذا النصف منهم ادرت

٢ - يقوم في طلب القصة الوصي مقام القاصر والمحمو عنه ، كما في مصري
على الحادة الخيرة مصر دوس ، كاحد مستحقين في طلب القصة ، كما كان وقف
مشوكا بين الدربة والخيرة

٣ - ان المحكمة المختصة هي المحكمة الصلحة وبحسب في قصه اعراب اوقف من
توفر عدم الضرر اليه ، وهذا يعود امر بحكمة المحكمة عند استماع الجراء

٤ - يجوز للمستحقين ان تنفقوا ماله من ماله على اجراء القصة لرصديته على ان
يعرضوها على القاضي ويستحصلون على حكم قضائي بالتصديق عليها

٥ - يشترط في طلب القصة ان يكون القصة ذلقة للقصة ، وما اذا كانت غير
قابلة للقصة ، ان كان مرفوعا على عدم الانقاع بالاعيان ، مدها انتفاعا مقيدا فانها لا

٦ - وهي ذات تحت المادة ١٧ من القانون ، وبمقتضى : « يجوز قصة الوقف الدري والوقف
المشارك من الدري والمصري قصة لارائه بناء على طلب المستحقين او احدهم متى كان قابلا
للقصة ولم يكن في ذلك ضرر ظاهر محقق

ويجوز للمتولي على الحصة الخيرة طلب اقصه كاحد مستحقين قائما »
ومصري يقول هذه المادة وما يلحقها على الاوقاف القديمة والحديثة

يجوز كما أم، لا يجوز اذا توجب عدم ضرر من وقف او مستغف
فإذا كان الموقوف عليه اذا قست بشأ عن قسمها صعب الاندفاع لما لدولة يكون
المنع فيه بيباً فان القسم لا يجوز كما لا يجوز اذا توجب على القسم حرمان بعض
الاقسام من مرافق الوقف الضرورية كحرمان الارض الزراعية من طرق الري واسيل
٦ - يعود للمحكمة المختصة تقدير الضرر الذي وعدم دية المنع للقسم .

٧ - من خصص المستحقين الموقوف عليهم بالرجوع الى كتب الوقف او الى
العلمين ان لا يقبل شرعاً او الى الحكم ان قد قد ١٠

٨ - اذا قسم المحكمة الوقف وكانت للمستحق حسب مقررهم موصياً على
حصته متى كان حراً شرطاً للتولية ولا عبوة شرط الوقف ٢ ويجب على المحكمة
الشرعية ان يخرج مولى الوقف غير المسحق فيه وتقتضيه من المستحقين ٣ .
لانه قد جاء في امهات كتب المذهب ان القاضي لا يولي من الاحاب ما وجد في ولد
الوقف و هو ٤ من صلاح ادارة شؤون الوقف، وان لم يوجد فيهم من صلح مولى
احدماً ثم ٥ من صلاح ولاية القاضي وعزل الاحابي ، وذاث لاث الظاهر من
احوال الزهد انهم يريدون ان يكون الوقف موصياً بهم ، وعن مقاصدهم ان يكون
ولاية الاولادهم وآل سبهم ، ولان ولد الوقف اشق على الوقف، وارعى له وحفظ .
ويمن صاحب الماوى الى ان الاصل بولاه آله اراهم او ولده وقد رجع عند
امالكه وعند الخليفة ووردت من الشافعية ان التولية تكون لهوقف عديم اذا
كانوا عديمين اذا لم يكن الوقف من يكون له التولية ٤

١ - المادة ١٨ من القانون . من خصص المستحقين الموقوف عليهم بالرجوع الى كتب
الوقف او الى العلماء الا ان يقبل شرعاً او الى حكم الدين قد .

٢ - المادة ٢٩ من القانون .

٣ - المادة ٣٠ من القانون .

٤ - المذهب ، آخره الاول ، ص ٤٥٢ ، وشرح لميج ص ١٩٥ ، وبهاية المصباح ، جزء ٢
ص ٢٩٧ ، والمغني جزء ٦ ص ٢٦٢ ، والشرح الكبير جزء ١ ص ٢١٣ ، وكشف القناع
جزء ٢ ص ٤٥٩

٩ - اذا كان القدر الموقوف مبروطاً لا حارثين أو المعطية بحق التصرف في عين الوقف ان يطلب مشغرى رقة القدر الموقوف مقدين بدل بمعدل ٣٠ قسطاً سنوياً وفقاً لاحكام القرار رقم ٣٣٣٩ لسنة احكامه ١

١٠ - وان العقارات الموقوفة منها كانت انواعها سواء كانت عائدة للاوقاف المصنوعة أو الملحقة أو استئنة وكاتب حارسه علي حقوق تصرفه للغير مالا حارة الطويلة فانه يحصع للاستئنة الحرة وفقاً لاحكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ ك ٢ سنة ١٩٢٦ والامر رقم ٣ المعد في ٢٢ ك ١ سنة ١٩٣٠ والقرارات اللاحقة له ٢

١١ - تنوع في احراآب نفسه احكام قانون رسم الاموال على الممنونة والمحكمة للعائلة لاجراء القسمة هي المحكمة الصلحية ٣

١٢ - بعد قسمة الموقوف بين المستحقين دون نصه بسفل اي نوارث شرط الواقف لا يصفته وارثاً عاماً .

١٣ - بعد قسمة الموقوف بين المصري المخصص ما يقابل خمسة عشر في مائة ابقاء حصة البر المبروطة في الوقف والتي يولاه لها صح الوقف وبسم اي اداءه الوقف المحلة لتصرف في وجه البر العامة ٤

١ - المادة ٢٩ من القانون : يجب لكل من له حق تصرف في عين من الموقوفات اوقوفة تصرفه وحريته او المعطية علي مشغرى رقة القدر المقابل بدل بمعدل ٣٠ قسطاً سنوياً ٢ - المادة ٢٢ من القانون : يحصع كسبت الاستئنة الحرة جميع الاوقاف الموقوفة التي عليها حقوق مصرفية سواء حارة بطرقة أو استئنة عداة للاوقاف المصنوعة واللاحقة له

المقتضاة على ١٠٠٠ لاف اموها

المادة ٣٨ من القانون : برر احكام قرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ ك ٢ سنة ١٩٢٦ في مطلة بمعدل مقدار الى طليم حقوق مصرفية للمهر ١ والامر رقم ١٠٠٠ المعد في ٢٢ ك ٢ سنة ١٩٣٠ وصلى بقرار رقم ١٥٦ الصادر في ١٩٣١ سنة ١٠٠٠ والقرارات اللاحقة له

المادة ٣٨ - طبق الاحكام الممنونة بنفسه على حقوق الحارثين والاحبار الطويلة (المطبعة) وعلى ادوين المصية المشقة بالاحازات الاخرى للمصلحة في السجل لانه ري

٣ - المادة ٣٨ من القانون : تنوع في احراآب نفسه احكام قانون تقسيم الاموال بين المذولة ٤ - وهو من المادة ٢٧ من القانون ٥

قد بحرب الوقف وهزل نصيب المستحقين فيه واقتضت الضرورة نصيبته عملاً
بالمادة ٣٢ و ٣٣ من القانون الآتي بيان احكامها لا يعرف شيئاً لقضاء نصيب حصة البر
العامه لان حقها اصولت عليه نتيجة القسمة اللازمة .

١٤ - ان حرار فقه الوقف وشيخ " ولية عليه " اهووف عليه دون شرط
ابوارد في ٢٩ و ٣٠ من قانون الأحوال من خصوص الامم الحدود ، حرم
الحلال و في بي موسى و ابو لحطاب وغيرهم من انه الحائلة

قسمه الوقف المشترك بين الذري والخياري

٢٠ - قسمه الوقف المشترك بين الذري والخياري

اذا كان الوقف الذري مشتركاً مع الحصة الخيرية من القسمة يحصل كما يأتي .
١ - اذا كان في الوقف مبررات او خيرات دائمة معينة المقدار اوفى حكم الحصة
كاشتراط الواقف مبلغاً معيناً لشخص ولدته من ماله ، واشتراط مبلغ معين او
اشتراط ما يحس اليه المسجد مثلاً في الاصلاح والمهارة كل هذه ائداً اعتبرت كاشتراط
وحصلت لها المحكمة من اموال الوقف نصيباً ضمن علة استمرار هذه المراسات لازماً
ويراعى في تقدير مبررات الاحكام الواردة بها على اساس متوسط علة الوقف في
حسب السوابق او خيرة العادة ، ومن عرفت خاصة على هذا الاساس بقسمة لاصحاب
المراسات ردت عنهم او نقصت

ويمكن ان يشرع بمبررات والخيرات الدائمة بعد العمل بما في القانون بالوقف على
مستشفى بقدر كفايته ، ولا لانه وقف خيري او مدة انطعمت بالوقف الذري .

٢ - اذا كانت مبررات وخيرات غير دائمة كالمرتب الذي يحصل شهرياً او سنوياً
للخدام مدة معينة فقط وما يشترط للاتفاق على شخص معين في تعلقه حتى ينتهي منه
وما يشترط ايداعه في بناء مسجد معين او امام سائنه فلا تقرر له حصته من اعيان الوقف
عند القسمة بل ان المحكمة تنظر في قرار القسمة ما يجب ان يؤديه كل صاحب نصيب

من المبالغ ولمن يؤده والوقف الذي يجب ان يدفع فيه وتدفع حسب شرط الواقف .

٣ - اذا شرط الواقف ان تصرف من علة وقفه خيرات ومؤسسات وما فصل منها يكون للموقوف عليهم او حصل العلة للموقوف عليهم وشرط ان تصرف من خيرات ومؤسسات مع النص على البدن او عدمه ، وكان قدر العلة وقت صدور الوقف مبروراً نظراً الى سنة المرات الى هذه العلة ونقسم علة كل سنة على اساس ، فاد كانت العلة وقت الوقف عاماً وكانت امرياً متناً اعتبر كأن الوقف حين لاصحاب امرياً من ربيع الوقف ونقسم علة كل سنة هذه السنة لاصحاب المرات الخمسة والاربع الاحسان للموقوف عليهم على شرطه ان لا يستحق اصحاب المرات في اي سنة اكثر مما شرط لهم

وإذا لم نعم العلة وقت صدور الوقف ، فهم حيا في الربع كل سنة على اساس ان جميع العلة للموقوف عليهم وانما لاصحاب المرات في سنة المرات اي العلة جميعها فاد كانت امرياً متناً ، وكانت العلة في سنة حمالة كتب لاصحاب المرات سدس علة هذه السنة وان راد حصة المرات على هذا الاساس في سنة عن قدر المشروط لا يستحق اربابها الا ما شرط لهم .

٤ - واد اجعل لبعض الموقوف عليهم شيئاً في الوقف كالصنف مثلاً ، وللمص الآخر مبرات صرح بمصنف في النص ، اي اولم صرح كان النصف سائلاً من حملة الوقف له وكانت المبرات من النصف الآخر .

٥ - واد اجعل نصف الوقف مثلاً لموقوف عليهم ونصفه الآخر لآخرين ، وشرط في احد النصفين مبرات لم يكن للنصف الآخر شأن ، واعتبر النصف الذي شرطت فيه المبرات كأنه وقف مستقل وطفت عليه الاحكام - بقه .

وإذا نصت اعيان الوقف ، نصت الخيرات والمبرات بقية ما نقص منها .
وقدر وعيب في القصة العدايات المقدمة استناداً الى ان الواقفين في وفهم مصدوا اولاً الموقوف عليهم ثم عمل الخير ، - على احوال وردت في مذهب الحنفية والثانية انه يرجع دائماً الى ما هو اعدل واقرب لعرض الواقفين .
ولو اودع اتاع المذهب الزاحج عند الحنفية لوجب البدن تصرف هذه المبرات

ولو سعى الواسع كنه شرط الواقف الله ما اولى شرط .
ولا يحسن ان هذا هو احصافاً معروف عليهم ، والله دأ عن مقاصد الواقفين .

بيع الوقف وانتهائه

٢١ - بيع الوقف وانتهائه

ذكرنا فيما سبق احوال عقبات في نيل الوقف وتناوبها لا يريد عليه . ولما ان
انقضى . بالغ اكثرهم فيه ، بعبارة الا مزيداً ومنعوا تأقيته ، ومنهم من انقضى شرط
البناء ، ذكر ، وصرفه الى التبدل ، ومنهم من ابطال الوقف ان قرن بشرط يفيد
الملك

وسمى ذكر في انقضاء ، احلوا انصاً في عود الوقف الى مالكه او بيعه في بعض
الاحوال . ومنهم من دمج ومنهم من صيغ واليك التفاصيل :

١ - على هذه يد من وردت ، مادة ١٩ من قانون . اذا جعل الوقف علة وفقه لبعض
الوقوف عام وسرد منهم مرتبات في . فبست الله ، بعضه ، بين الوقوف عليهم وودي
الوقف في المدة وقت الوقف ، فبست الله وقتها على ان لا تزيد
المرتبات مما شرطه الواقف

٢ - ان لم تنجم انقضاء وقت الوقف فبست الله بين اصحاب المرتبات والوقوف عليهم على ان
يكونون للموقوف عليهم كل الثلثة واصحاب المرتبات حصه ، مدر مرتبهم . واما شرط الواقف
من ، لبعض الوقوف عليهم ومرتبات لبعض كذا في المرتبة من باقي الوقف ، والاسهام
داد باقي المرتبات قسم على اصحابها فبست الله فترات حصه ما ينقص من
بحر الوقف

٣ - مادة ٢٠ : ان شرط الواقف في وقفه حيزات او مرتبات دائمة معينة ، المقدار او في
حكم معينة ، فبست الله فترات انجكية حصه من الارباب هذه المرتبات
بحر تقدرها فبست الله فترات على في خمس السنوات الاخيرة العادية

١ - الحنفية لا يعيزون بيع الوقف وإهائه وعوده الى الملكية الا في احوال :
 فان يوسف قد رويت عنه كما تقدم رواه انه كان يحيز الوقف موقفاً بالشرط او
 عند ذكر جهة تقطع ، وعوده الى الملك وهو يحيز بيع الوقف وعوده الى ملك صاحبه
 عند الاشتراط على هذه الرواية . وقد جاء في المسوط . ان الواقف اذا شرط في
 وقفه ان يكون على امهات اولاده يسكنه ان اخضع الله ، و استعبد جمعاً ،
 ولم تعد فيه حاجة الى سكناء عدد اي ورثته عند ابي يوسف ، و كان هم ان ينصرفوا
 فيه تصرف الملاك وقال . و ان لم يخرج من بقي مهن كان مواتاً على فرائض الله ،
 ولكن هذا الشرط بحرر عبد ابي يوسف رحمه الله تعالى في الحاء والموت لما يبايه
 يتوسع في أمر الوقف فلا يشترط التمسك ، واشتراط العود الى الورثة عند روال حاجة
 للموقوف عليه لا يموت موجب العقد عنده ، فاما عند محمد رحمه الله ، فاما أبعد شرط
 لزوم الوقف في الحياة ، واشتراط العود الى الورثة لعدم هذا الشرط مستحسب
 مبطل للوقف .

وعلى هذه الرواية اذا شرط الواقف انه اذا احتاج احد ورثته او داعب الله عليه
 بيع الوقف وأدى به الله ، ساع ذلك الشرط وضع بيع الوقف به وجود مقنن
 استباحاً بما جاء في المسوط وعملاً بوجهه . واما على مذهب محمد والرواية الاخرى
 على مذهب ابي يوسف فلا يستقيم مثل هذا وبطل الوقف . ومحمد بن الحسن رحمه الله
 الذي شد في اشتراط التمسك ذلك التشديد قد احرع عود المسعد الى ملك الواقف او
 الى ورثته اذا حرب ما حول المسعد واستغنى الله عن الصلاة فيه . وحالف في ذلك
 ابو يوسف ١ وعند اصح الامام احمد بن حنبل بيع المسعد اذا صار غير صالح للعبادة
 المقصودة منه بان ساق على غير اهله ولم يمكن توسعه حتى سبهم او حررت الحجة التي
 فيها المسعد وصار غير مفيد ولا يقع منه او صبح في المكان الذي فيه المسعد قدراً ،
 وكان ذلك يبيع الناس من الصلاة فيه فهي كل هذه الاحوال يباع المسعد ويصرف
 ثمنه في ابناء مسعد آخر يحتاج اليه ٢ .

١ المسوط ج ١ ص ١٢ و ١٣ و ١٤ .

٢ الشرح الكبير على المقنع ، جزء ٦ ص ٣٣٥ .

وحيث في فتاوى الطرسي (حمي) ذكر في الفتاوى الظهيرية قال ارض
وقف حاف عليها الفم من السطن ، او وارث الوقف ان سعت عليها كن للقيم
ان يبيعها ويصرف ثمنها وكذا كل قيم حاف شيئاً من ذلك ، فيه ان يبيعه ، ويصدق
بشئنه ، قال الصدر الشهيد : الفتوى على انه لا يبيع .

وول في مكان آخر وهو وقف ابيهم ، وانس له من العلة ما يمكن عما نه به بطل
الوقف ويرجع بقض الساء الى الوقف ان كان حاراي وارثه ان كان ساء قال
الصدر الشهيد في الفتاوى روى حسن هذه المسائل بطل ، وعلى هذا حدوث وقف
احترق وصار محول لا يمكن بيعه واسعى بها اهل العلة فهي لواقفهم ولورثته ،
وان كان لا يعرف واقفها فهي لقطعة .

٢ الثانية شد الشافعي رحمه الله في منع بيع الوقف وعوده الى المثلث ، فلم
يجز شي . ثبت في مذهبه الا اذا كان المعروف شعيرة وقف ، ولم يمكن الانتفاع بها
الا باسمه لا كما فقد في المصير . من كلاً المعروف ، بله ولكنها لا بيع ولا توجب بل
تنتفع بغيره ، وكون ذلك حاف في بعض حواص الوقف ، وبعض حواص للملكة .
٣ الحنفية شد كشافهم ولكنها يمنع بيع المسعد كما سبق ويغير بيع
بعض المعروف الخراب لاصلاح بقية من كان المعروف عن نحد واقفها ، وانحدت
جهة الوقف ، وهي حراب ، حار بيع احدهما لاصلاح الاخرى .

٤ - مالكية شبي الوقف عند مالكة وهي الله تعالى عنه .

١ اذا جعله الواقف موقفاً مدة او يجبل من الاجيال فانه بعد انتم ، هذا الخيل
او مصي تلك المدة ، يعود من كلاً من جعله الواقف له او للواقف ان كان حياً
ولورثته ان كان ميتاً ، ومثل هذا كل وقف جعل شرط الواقف فيه لاحد المستحقين
او لغيرهم يبيعه حاجته او نحوها ، فانه يحكون من شرط له حق البيع عند وجود
الوقف الذي جعله الواقف سابط الحق وعلة للبيع

حادي مواهب الخليل . ولوا لو شرط ان من احتاج من المحسن عليهم .

١ نهاية المحتاج الى شرح النهاج ٢ جزء ٢ ص ٢٨٦

٢ كشف الصاع ٢ جزء ٢ ص ٢٧٠

كل حصه وقد جاز في كفاية الاحكام . سأل اذا عداثة عن رجل وقف صيغة له على قرته من ابيه ، وفراة من امه ، فهل للورثة من قرته الميث ان يبيعوا الارض ان جازوا ولم كفيهم ما يخرج من العلة ؟ قال هم اذا رصوا كلهم وحكم انهم سمعوا بغير اهل دعوا .

في تصفية الوقف

٢٢ - في تصفية الوقف

١ - على ما تقدم من الاصول في اتمرة المدة ذكر اسخراج بقعة الوقف في الاحالات السادة

١ - سبي الوقف لسري الحريق ، ثم : سببه او اطقه من ربح الوقف . هذه الحالة الى ملكه الوقف ، كان جاز وان رثه من الطاعة الاولى او الزارة حسب الاحوال . ان كان مائة ، دة ١ من القبول التي تقدم لصاحبها) بناء على رأي الامام احمد . لا راي الا م الى حقه الذي يرجع الوقف الى الورثة

٢ - دة الوقف مده مده سري خداسين الوقف مده مده ورجع الى ملكه الوقف ان كان جاز و دة رثه ويحتسب المدة من تاريخ صدور الوقف ، بناء على . و دة في امة الزمة ، ان القبول مده حوار . يد الوقف لسري الحريق التي تقدم احكاما .

٣ - دة الوقف عليهم من الاستحقاق في حاله فلهم الوقف او وجود حواص . لا حقة في كاسد في امة ٣٨ من القبول

٤ - دة عر ب اعيان الوقف كلها او بعضها ولا يمكن تعميمها او الانتفاع بها سماعاً مده . أي طريق ممكنة او يوجد طريق الانتفاع لكنه يكون انتفاعاً حثلاً

١ - كفاية الاحكام وفيه مده ي كبره في مده لمي .

أو اشعاعاً متأخراً لا يأتي إلا بعد زمن طويل ١

٥ ان يكون الوقف عامراً موقوراً العلة ولكن كثر مستعقوه حتى صار يصيب كل منهم في علة شئت وهيداً شيئاً ٢ ، وما كان صالة الاستحقاق بحلف بأحلافه الاشعاع والنفات والاصداع ، ولا نظر تحلف فيه ترك امر تقدير ذلك صكه الى المحكمة ووجه ان يكون انتم الوقف بقرار صدر عنها بناء على طلب ذوي الشأن ومنى أصدرت المحكمة قراره بالانتهاء ، حوت العنصر الي انهن الوقف ههنا ملكاً للوقف ان كان حافاً لم يكن حافاً او ذلك حوت ملكاً لمستحق عنها حين الحكم بالانتهاء ٣

ويجب ان يشرها الى ان آراء الفقهاء اختلفت في الحالين الاخيرين بعضهم يرى انه اذا صمرت نصاء المستحقين واصبحت لا يفي بحاجة الجميع بتمام الربع الاشد منهم حاجة فمن كان منهم كذلك فصل على غيره لانه لا يتوزع من فقد هذه الالة الصلة

وبعضهم يرى ان صرف في هذه الحالة لا يوجب الواجب الخاص ، دام لا وندة ترحى من استمرار مفعله وهذا لوقف الا انه ما دام المستعقوب على قيد الحياة واستحقاقهم ثابت فلا يحل صرف الاستحقاق الى غيرهم عملاً بمراده الواجب اما اذا كان الواقف على قيد الحياة املاكه ، وقد قد منه بحسب تحديد مقدس لصالته وهذا صعب جداً لانه لا يمكن مطلقاً ان يصح للناس جمعاً مقدساً واحداً للميشة في صلح في حقه وهذا لا يصلح في الحقة الاخرى ، وما يصح للمساكين المدين عد لا يحتاج اليه

١ المادة ٣٢ من القانون دائمة خازنات الوقف ولا يمكن ههنا التضرع او الاستدعاء على وجه كفى المستحقين يصيب في العلة غير متبل انتهى الوقف فيه .
٢ على ذلك حيث المادة ٣٣ من القانون : ينظر الوقف شيئاً اذا اصبح ما يأخذه المستحقون من ائنة شيئاً ، ويصح ما انتهى الوقف فيه ملكاً مستعقوه او الواقف ان كان حياً .
٣ وعلى هذا جاءت المادة ٣٤ من القانون : يكون انتهاء الوقف بقرار تصدره المحكمة المدنية المختصة بناء على طلب احد المستحقين عطف فيه المصلحة الخيرية المبيحة في المادة ٢٧ من هذا القانون .

سكنى القرى ، فقيس الحثي بنحيف ، بخلاف اوسط احلافاً كلياً ، ولزومات تأثير على ذلك . والشريع لا تكون لوقت الحصر فقط بل للاوقات المستقلة ايضاً . وبذلك ترك القسوى الى العصبي فطبق كل حالة على ما ينسبها ويراعي الظروف والمركز الاجتماعي المصدق وما يمكن ان يعود اليه . لوقت عنه من فائدة .
 راجع قصد بالعلم الصليبة لايراد الصغر الحربي وليس المقصود ان يكون شيئاً بحسب مقامات الناس .

وبجب ان يعلم ان حكمهم . الوقف بسبب الحرات والعماله يدري على الوقف السابق لهذا القانون واللاحق له

وهو ما حود كما قدما . ما قرره المدرسي من فقه . الملكة في المورر .

٦ - ينسب الوقف ايضاً برجوع الوقف عن ربه الذي صكه او حصه والذي اشاء مجدداً كما علم مما سبق ١

٧ - وهي الوقف المربوط بالاحرار او امة طبعه تنطبق حكم المادة ٢١ المتقدمة من القانون والمربوط بالاحرار الطويلة تنطبق المادة ٢٢ منه

ارباب الاستحقاق في الوقف المجريد

٢٢ - ارباب الاستحقاق في الوقف المجريد :

اختلف الفقهاء في حوار وقف الانسان كل ماله وحرمان بعض ورثته على بوجه الآتي :

١ - ذهب الجمهور من الفقهاء وعلى راسهم الحنفية الى ان الميراث في غير موصىة والميراث عليه له ان يتصدق بكل ماله على من يشاء ويصرفه فاعاد في هذا الشأن

٢ - وذهب فريق الى ان الميراث لا يجوز له ان يتصدق باكثر من ثلث ماله ، وعلى

و سهم فدمي القصة المحمدية ومن هذا الفرق عروة، وإن شهاب، وعمر بن عبد العزيز
 ٣ - رول من حرم لا بعد الصدقة لأحد إلا إذا أنقضى المنتدق لنفسه ولعاليه مالا
 كعقبه، والشرط عنده المسمى لا التث

واجمع المذهب في أسباب النسوة من الأولاد وكرهية إيثار بعضهم على بعض
 حتى إن شهر أهواله لكه سلطان الوفاء مع حرمة أقدام الوفاء لو وقف على
 سبه دون نه، أو شرط حره من إذا تزوج من ووداني بعض كراهية سلطان
 الوقف على الذكور دون الإماء لما فيه من المنفعة

ودفع الإمام من حرم إلى أن النسوة من الولد في الوقف فرضي وبه حص
 بعض منه وأوقف مدحج وندخل سائر الولد في العلة

فرقة في أحزاب المنفعة، وتعد آثار الواردة عن أبي مبي الله عليه وسلم
 بحوجب المراه، وأعطاه من الأولاد وحصر الصدقة لا بعدد التث، وعملاً بفرقة
 الأئمة بعدم حوز الصدقة في الوقف الحمد القامون انتهى الآتي

١ - يجوز للواقف أن يقف كل ما يملكه على من يشاء إذا لم يوجد له عدد موه
 دولة الأولاد أو رواج زوجه، أو لا يجوز حرره هؤلاء ولا يقاس بغيرهم
 الشرعة ١

٢ - يجوز للواقف أن يقف ما لا يراد به من ماله على من يشاء من ورثته أو غيره
 أو على جهة بر، وإن كان أكثر من ثلث المال يطل الزائد عن الثلث وكان تركته ٢
 ٣ - يجب أن يكون للوارث من دولة الواقف، وورثته ورأديه الموجودين
 وقت وفاته سبعة في الوقف مما راد به ثلث ماله وفقاً لأحكام شرعية أخبار

١ - أدلة ٣٦ من القانون - يجوز للواقف أن يقف كل ما يملكه على من يشاء ولم
 يوجد له موه دولة أو زوجه وورثته

٢ - أدلة ٣٧ من القانون - يجوز للواقف أن يقف ما يريد على ثلث ماله على من يشاء
 ورثته وغيرهم وعلى جهة بر ويقدر ثلث مال الواقف عند موته .

لأنه لا يجوز حرمان هؤلاء ولا إسقاط نصيبهم الأثني ١

وعنه إذا حصل وقفه على جميع ورثته ولكنه فضل بعضهم على بعض فكثر من نصيبه في الإرث أو وقف على الورثة وغيرهم جميع كل ما فضل به الورثة وما وقفه على غيرهم من زاد عن ثلثه له بطلان وقفه إرثاً عن الثلث ، وبعد شرط الواقف في الثلث وكأنه من الموقوف عليهم من فضلهم وبين وقف عليهم من الإيجاب نفسه . وإذا فصل منه بقعة الرابع وحاشى روحه بقعة الثلث ووقف على أحصى الدين كان الثلث سهم على ثلاثة أسهم أصحاً الرابع ربع منه ونصيب الثلث ثلاثة وأصاحب الدين أربعة

والخلاصة إذا وقف شخص وفقاً جديداً بما يزيد على ثلث ماله وجب عنه أن يجعل الاستحقاق في هذا الوقف ليس يكون موجوداً عند موته من ذرية ووالديه وروحه أو روحه وروثه ، وإن بورع الاستحقاق عليهم وقفاً وحكام الموارث ويجعل لكل منهم في هذه الوقف سهماً بقدر نصيبه في رثته ووقفه لو لم يكن قد وقف ، وإن استحقاق كل منهم لذويهم وهذا الاستحقاق واجب شرعاً الإرث وإذا أعدم ثلاث فاعلم انعدام حقوق الاستحقاق فإذا دم الإرث مع من الإرث كافتلح يجب له - مع حق

وأراد بالوالدين ، الأب والأم ، دون الخدات والأجداد . وإذا لم يوجد الواقف عند موته أحد من ورثته من ذرية وروثته أو إرواحه ووالديه حر وقفه لكن ما عليه من يشاء .

والقانون لم يحرم سوى هؤلاء الورثة ولم يحرم الذرية غير الموارثة ولا الورثة من غير الذرية والأرواح والوالدين لأن هؤلاء الموارثين هم أمرة الواقف وهم الذين يشاركون في تكوين أمواله ويجب في أكثر الأحيان ولهم دخل في شؤون حياته أكثر من غيرهم .

١ المادة ٣٨ من القانون يجرى أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وروحه ووالديه الموقوفين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقاً لأحكام قانون الميراث (فقرة أولى) .

والمراد من اولاد الواقف ، اولاده لصله ذكوراً كانوا او اناثاً
والعبرة في التفضيل بوقت وفاة الواقف .

والمراد من صله الذي اطلق ارادته في ذلك ما شمل المال الباقي على مصلحه
عند موته من عمار ومسعود ومقود وديون وكل ما به فيه من حقوقه الاخرى وما
وقعه قبل العمل بالتقوى وبعبه وهدماً ذريعاً او حرجاً الا الاوقف التي لا يحق له الرجوع
فيها . ثم لا تدخل في تقدير امواله ، وشبه ما رده من الميراث .
وقد اثير لواقف ان يعمل لفرع من توفى من اولاده في حقه استحقاقاً في
الوقف بقدر ما كان يعود لايه لو بقي حياً .
والفرع بشئ واحد او الاكثر ، وذكر والاثنى ، وهو يفرل لفرع منها رل
وارثاً كان او غير وارث

الحرمات في الوقف الجديد

٢٤ - الحرمات من الاستحقاق

(١) للواقف ان يحرم صاحب الاستحقاق من كل او بعض ما يجب له وان بشرط
في وقفه ما يقتضي ذلك من كماله اذ لا بد من توري المصلحة شعبة بعد تحقيقها
انها كافية كحرمات صاحب هذا الحق منه او من بعضه .
(٢) هل المالحق للواقف ولا يوجب الحرمات من الارث وهذا مذهب الحنفية

١ المادة ٣٩ من القانون : لا وقف الا بحول لفرع من توفى من ورثته في حقه استحقاقاً
في الوقف بقدر ما كان يعود لايه لو بقي حياً .

٢ الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القانون : ولا يجوز حرمات احدهم من كل او من بعض
الاستحقاق لغير الاسباب الاتية : اذا كانت لدى الواقف ذواته قربة كحرمات المستحق
تقدر اهميتها للمصلحة

وان لم يصرحوا به وصرحوا بالوصية فقط لان الوفاء شقيق الوصية ١
 ٣ - للزوجة ان تحرم زوجها من وقفها ابتداء او ان تحرجه من وقفها اذا تزوج
 بغيرها وهي في عصبه كما ان لها ان تشرط حرمانه عن الاستعقب اذا فعل ذلك
 وهذا ان تعين ذلك احياناً اذا طلقها ولو كان طلاقاً رجعيّاً ٢ ومن حرم حرماً فموتاً
 اعتبر غير موجود في الورثة اصلاً ودربة المحرم لا تستحق شيئاً اذا كان ما اقصى
 حرمان اهلهم يقضي حرمانهم ايضاً .
 واذا كان من باب الحرمان لم يحصل الروا والرد ولا من حقه ان يرجع يعود اليه
 ويعود نعماً لذكر حق انتقاله الى ورثته

قيام الاصل مقام الفرع

٢٥ - قيام الاصل مقام الفرع

المعروف بمذهب الحنابلة ان اذا كان الوفا على واحد او اكثر معين بالذات
 او بالوصف او بها ٣ كما تقدم وعلى درجهم وكان الوفا مرتب الطبقات ولم يصح
 الواقف على غير المرقع مقدم اصله لا يستحق احد من الموقوف شيئاً وان ماتت اوصوهم
 الا اذا اقرضت طبقة اوصوهم ومن مات من الاصول كان نصيبه للساقيين في بعض
 الصور ومنقطعاً في بعض الآخر كما فصلنا . فلا وقف على اولاده زيد ، وسكره
 ومحمود ، ومن مذهب عبي اولادهم ودرجهم وفقاً لمرتب الطبقات مات احد اولاده عن
 ولد لا يقر نصيبه لولده ، ومن مات عن غير ولد لا يكون نصيبه لمن في طبقته بل
 يكون في احد من مفضلاً مصره للفقراء الى ان يموت اولاد الواقف الثلاثة فتكون

١ المعرف ، اول من ابداه ٣٨ من القانون : يخرج للمستحق من استيفائه اذا قتل الواقف
 قتلاً يمنع من الارث قدراً

٢ العبرة الثانية من ابداء ٣٨ من القانون اذا وقعت الزوجة وقفاً على زوجها واشترطت
 حرمانه منه اذا تزوج بغيرها او اذا طلقها

علة الوقف جميعها للطفة الذرية وهم اولاد الاولاد .

ولو قال وقعت على انبي ثم من بعدهم على اولادهم ، وفرضها طاقه بعد طقة فهاث
احد الانبي عن ولد لا يستحق شيئاً ، دام الاحرم موجوداً ، ويكون نصف العلة للقراء
وبهم ، لان وجوده الى ان يموت فتصير العلة كالمطلقة العلة . ولو قال وقعت على
اولادي ثم على ذريتهم . فهاث احد الاولاد عن ولد كان نصيبه ان في احواله لان
لفظ الاولاد يشملهم ولا يستحق احد من اولاد الاولاد ما بقي من اولاده احد .

وعا ان تمام المخرج مقام اصله من الى العدالة واقرت الى اعراس الواقفين من
ليس من مقصدهم ان يكون شيء من وقفهم العري مقطوع المصروف ومنشأً للقراء
ولا ان يعرف نصيب من مات عن ولد الى غيره الا اذا كان من وفده ذلك ونص
عليها . كما صرحوا بما عدل القبول عن مذهب الحنفية الذين يرون ان الترتيب على
الطائفة ريب حجة على جهة لا ريب افراد على ما اذقم قولوا مقام المخرج مقام اصله
الا ينص من الوقف ، واحد بالظاهر من مذهب الحنفية وما ذكرنا من مذهب
المحقق عدمه ، هو ان الترتيب رتب افراد على افراد وان المخرج يقوم مقام اصله
شرط الوقف فانه ام لم يشترط فلا يحجب اصل ما خرج غيره من الموقوف عليهم
والمراد من الدرية ، ذرية الموقوف عليهم سواء اكانوا ذرية الزوجة ام غيره . وما
يستحقه الميت يكون لولده هذا كان الاصل قد مات قبل الاستحقاق فمضى آل الاستحقاق
بصفة ولو كان حياً لا يستحق وان فرعه نحن اذ ذلك محله يستحق ما كان يستحق
اصله لو كان حياً .

واذا كان الوقف مرسب الضقات فذهب طائفة ان علة الوقف تقسم بعد انقراض
الصفة الملب على رؤوس الصفة التي لها ونقص قسمة الربع التي كانت قائمة عند
انقراضها .

غير ان عدم نقص القسمة اقرب الى روح الشريعة في قسمة الميراث وبلائهم ما
سار عليه هذا القانون من حوار قسمة اعيان الوقف قسمة لازمة دائمة لهذا العدل من
مذهب الحنفية بالقانون واخذ برأي فريق من المالكية والحنفية من عدم نقص قسمة
ربع الوقف بانقراض الطقة العليا واستمرار ما آل للمخرج عن اصله على ان لا يجزئ

حل فرع غيره . ويستحق فرع من مات ما استحقه لو كان أصله مستحقه .
 وحل عدم نقص القسمة في الربع إذا لم تنوب على عدم نقصها حرم من أحد من
 المعروف عليهم أما إذا نوب عليه ذلك فإنه يجب نقصها في هذه الحالة . فلو جعل
 الواقف وقفه على أولاده ، وأولاد أولاده ، وحريته وحله مرتب الطقات وكانت له
 حتى الوقف أولاد لأصله وأولاد أولاد مات أصولهم قبل الوقف حتى مات أولاد لأصله
 وجب نقص القسمة في الربع وقسمته بين جميع أولاد الأولاد لأنه لو انتقل بحسب كل
 أصل لفرعه ما استحق أولاد من مات قبل الوقف شيئاً .

معنى ما جاء بالقانون إذا وقف على أولاده رد وسكر وعمرو وحالد ثم من بعدهم
 على أولادهم ودرهم ومما مرتب الطقات فمات ابنه عقياً انتقل نصيبه إلى السابقين
 فرأى من القول بالانقطاع الذي قال به الحنفية والذي لا يتفق مع أعراس الواقفين
 وأخذاً بمنه المالكية .

والمراد بالوقف هي الطقة الخاصة وليس ما يعم المستحقين في درجه واحدة من
 جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص ١

١ وحل هذا ورد في المادة ٣٩ و ٤٠ من القانون

المادة ٣٩ . للواقف أن يجعل لفرع من قولي من أولاده في حياته استحقاقاً في الوقف بقدر
 ما كان يعود لأبيه أو أبيه حياً .

المادة ٤٠ : إذا كان الوقف الذي مرساً على الطبقات لا يجب الأصل فرع غيره ومن
 مات صرف ما استحقه أو ما كان يستحقه إلى فرعه .

وإذا مات مستحق غير حصته وليس له فرع يأبى في الاستحقاق عادت حصته إلى حلة الوقف
 الذي كان يستحق فيه .

وإذا لم يوجد أحد في طبقته صرف الربيع إلى طبقته التي تليها إلى أن يوجد أحد من أهل
 تلك الطبقة فيمرد الاستحقاق إليها . وإذا حل استحقاق طبقة صرف الربيع للطبقة التي تليها .

الولاية على الوقف

٢٦ - الولاية على الوقف

الولاية حق مقرر شرعاً على الاعيان الموقوفة لإدارة شؤون الوقف وحفظ أعيانه واستعمال مستغلاته وبمقتضى شروط الواقف ودرءة مصالح الوقف والموقوف عليهم على السواء

والقول الراجح ، المقتضى ، أن الولاية على الوقف تثب أولاً للواقف وهو قول أبي يوسف سواء شرطها لنفسه في كتاب وقفه أو شرطها لغيره دونه أو نقاهها عن نفسه أما محمد بن الحسن فالمعهوم من أهواله بأن الوقف إذا تم نسلبه لا تكون للوقف الولاية إلا إذا شرط ذلك في كتاب الوقف ان تكون له ١

فالمتولي في مذهب أبي يوسف وكثير من الواقف ، وفي مذهب محمد بن الحسن وكثير من الموقوف عليهم ٢

وما دام الواقف حياً فالولاية له على وقفه ، وله أن يولي من يولي على وقفه بالبدل عنه ويكون ركناً لهذا المتولي عن الواقف له أن يعزله في أي وقت شاء ٣

ولا ولاية للقاضي على الوقف حال حياة الواقف إلا إذا حرج الواقف عن أهلية الولاية كأن "مضى" أو حصر عليه نفسه فحينئذ يولي القاضي من يولي على الوقف إلى أن تعود للواقف أهلية

ولا يفسد حق المتولي في الولاية إلا إذا ثبت أنه غير أمين على الوقف لأن القاضي

١ أمداديه ، جزء ٥ ، ص ٦٥ .

٢ افق الوسائل ، ص ١٢٠ خلافاً لمحمد بن الحسن إذ أوجب أن يشترط لنفسه حتى عزله عند إنشاء الوقف

٣ رجع المادة ٦١ : يستعز المتولي أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ولا يفلح قوله في الصرف في شؤون الوقف أو على المستحقين إلا بسد

هو القائم بالولاية العامة التي هوامها رعاية المصالح، والوقف في يد الوافع غير المأمون كمال
البنيم في دأوصي غير الامن، ولا يذهب الى شرط الوافع بعدم نزح الوقف عنه
او من بعده ولو كان لانه ليس شرطاً في مصلحة الوقف واذا شرط الوافع في كتاب
وقفه ان يكون التولية على وقفه من بعده لاحد ابائاه او لآني فرد عنه بالوصف او
بالاسم* كاتب التولية على وقفه من بعده واذا مات الوافع ولم يبين لمن تكون ولاية
الوقف دلالي في الولاية للقاضي ١

ثم ان القاضي لا يرضى من الاحباب ما وجد في ولد الواقف واهل بيته من يصلح
لادارة شؤون الوقف، وان يوجد فيهم من يصلح، فولي اجيباً ثم وجد من يصلح
ولاه القاضي وعمر الاجبي وذلك لان الظاهر من احراز الواقف اهم يرضون ان
يكون الوقف موصوفاً بهم، ومن مقاصدهم ان يكون ولاته لاولادهم وآل سبهم،
ولان ولد الواقف وآله اشقى على الوقف وارعى له واحفظ، هذا ما يحده في امهات
كتب المذهب.

ويقول اصحاب الفري اي ان الاصل بولية آل الواقف او ولده.
وقد رجع عند الملكية وعند الحنفية وفرنق من الشافعية ان التولية تصح كون
لموقوف عليهم اذا كانوا موصوفين اذا لم يبين الواقف من تكون له الولاية ٢.
وهذا ما حداث الى القول بولية الموقوف عليه المستحق بعد القصة لانه يبعد
خطر حياة المتولي ويقفل من الانتساب المسعفة للمتولي ٣

٢٧ — محاسبة المتولين

انصرف الفقهاء في محاسبة المتولين على تعليق حس السه على سوء البية فهم يرجعوا
المحاسبة في اوقات معينة ولم يشددوا فيها وقالوا ان الاصل براءة الذمة حتى لا يجرم
اهل العدالة من قبول التولية.

١ اوسط حرم ١٤ ص ٦٦.

٢ ابدت، الخز الاول، ص ٦٥٢ وشرح الذهب ص ١٩٥ ولاحق، حرم ٦٠ ص ٢٦٢.

٣ راجع المادة ٢٩ من القانون المتضمنة ولادة ٣٠.

وملخص افواههم في هذا الموضوع ان المتولي لا يحاسب الا اذا اتهمه المستعقون
بمحنة او مخالفة شروط الواقف او شكوا من تصرفاته معهم وقالوا ان كان المتولي
امساً اكتفى به ببيان الاحدى ، فلا يسأل عن رجوع الاعاق بمصلحة لانه امس ،
واما اذا كانت متبهاً لا يكتفى به بالبيان الاحدى بل يحجر على التفصيل وبمبنى
حبات الصرف جهة جهة

فان قدم الحجاب التعصبي احتضاراً نوعي فهو وان امتنع عن تقديمه طوعاً حمل
على التقديم واحذر عليه ، وطريقه الاحراز هو ان يهدده القاضي يومين او ثلاثة دس
فعل فيها والا يكتفى به بالبيان ١

ولا يحس ان الطريق التي بها الفقهاء ليست كافية في هذا الزمان لذلك اوجز
القانون عدم قبول قول المتولي في الصرف في شؤون الوقف او على المستعقين الا بسد ٢
حصراً اذا علم ان المستعق اذا انكروا مصارف الوقف كما سبها المتولي نفس قوله
في محصيل الاجور وجمع الثلث واعطاء العاص من المستعقين واحذر في تحديف
المتولي فقال العاص يخلف وقال العاص لا يخلف لانه امس . وقد رجح الاكثرون
التحليف بسبب فساد الزمان .

والحق الذي يجب ان يتبع هو ان لا يقل من المتوجب شيء من الصرف للمستعق
وعبرهم الا ببينة سواء كان المتولي معروفاً بالامانة او غير معروف بها ولا يصح
للقاضي ان يقل من التواهي على صدق الحجاب الا ما ما ثبت بأدلة كذبه او ما اتهمه
الخبراء في ادعاء التعصير ونحوه .

وبما ان بيد المتولي بد امانة ، فاذا حثت الامانة واساء التصرف وجب معاقبته
قياساً على ما كان يفعل ابو الظاهر عند الملك بن محمد الحارمي الذي ولي القضاء في مصر
عام ١٧٣ هـ فانه كانت اذا رأى خيلاً من المتواهي صرحهم عشر صرعات من باب التعصير

١ دد المختار والبحر .

٢ المادة ٢١ للتقدمة وراجع المادة ٣٥ ايضاً .

٢٨ - انواع الاوقاف حسب نظام المسقات والمستغلات الوقفية المؤرخ في ٩ جمادى الاخرة سنة ١٢٨٧ :

تقسم الاوقاف حسب هذا النظام الى ثلاثة اقسام : (أ) الاوقاف المصروفة
وهي اليوم تدار بمعرفة ادارة الاوقاف العامة وقتلاً بمعرفة نظارة الاوقاف وهي
نوعان :

- ١ - الاوقاف المتروكة امر ادارتها والنظر في مصالحها الى ادارة الاوقاف المصروفة
ويشمل في هذا النوع جميع الاوقاف التي انقرض نسل الواقفين بها وصفتها ادارة
الاوقاف العامة ، ويقوم مدير الاوقاف العامة ، والمديرون في الملحقات بنظارتها
 - ٢ - الاوقاف التي صفتها ادارة الاوقاف من استولى المشروطة لهم التولية بعد
ان ظهر تدمير واسرارهم واصاعهم مال الوقف
- (ب) القسم الثاني الاوقاف الملحقة : وهي التي ترك امر تديرها لادارة الاوقاف
المصروفة بعد أحداث نظارة الاوقاف العامة وكانت التولية بها مشروطة لسكران
موظفي الدولة .

(ج) القسم الثالث الاوقاف المنشأة : وهي التي تدار مباشرة من قبل متوليها
يسون مداخلة ادارة الاوقاف ، ويعود امر الاشراف والرقابة عليها مع الاوقاف الدرية
الى المحاكم الشرعية التي تبث في الدعاوي والحصودت العائدة هذه الاوقاف وفقاً
للقانون .

فصلت استبدال الاوقاف المصروفة والملحقة الدرية والبها وجميع ما يتعلق
بها من معاملات التنفيذ والمرابدة يرجع الى مجالس الاوقاف الادارية المحلية وفقاً
لاحكام القرار ١٠ الصادر في ٢٧ ك ١ سنة ١٩٣٠ البائدة احكامه .
(راجع المادة ٢٢ من هذا القانون)

٢٩ - تقسيم العقارات الموقوفة :

العقارات التي توقف للاستهلاك بعضها تسمى الاوقاف الخيرية . كالساجد ، والمقابر ،
ودور العلم حسب شروط الواقف .

والعقارات الموقوفة التي تشمل وتمتدق العلة على جهة من جهات الخير ثلاثة اقسام :

١ - العقارات ذات الاحارة الواحدة : وهي المسقات والمستعلات الوقفية التي تؤجر لمدة أقل من ثلاث سنين باجرة شهرية بمئة او سوية كل نحو ربع رات الملك ، ولا يكون عليها حقوق تصرفية للغير .

وهناك عقارات أدرجت من قبل الوقف باجرة واحدة من غير نعيم مدة واجيز فيها الفراع والاسقل وطلقون على هذا النوع من العقارات الموقوفة وقف ذي احارة واحدة مائة .

٢ - العقارات الموقوفة ذات الاحاريس وهي عبارة عن المقعب (المني) والمستعلات (الاراضي) التي ادرجت باجرة معينة لتصرف في عمارة الوقف واعداه للاستغلال واحرة مؤجلة تؤجر مباشرة او سوية فلتأجر في هذا النوع عند حق التصرف بالعقار المجور ورفسته عائدة لجهة الوقف (راجع المواد ٢١ - ٢٥ من هذا القانون) وقد كانت الاوقاف ذات الاحاريس حاصلة لقانون خاص صدر في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ ثم صدر قانون ابدئية فكفلت المواد ١٨٠ وما يليها من نصوص احكام

٣ - العقارات الموقوفة ذات الاحارة الطويلة وهي عقارات عائدة للوقف بقي حق التصرف بها المتأخر ، دام قائماً يدفع ما يترب عنه لجهة الوقف ويشمل هذا النوع المقاطعة التي اوصفت احكامها المواد ١٩٣ من قانون الملكية وما يليها . والوقف ذو المقاطعة عبارة عن مسعلات مأجورة من جانب الوقف باجرة معينة ، ومقاطعة سوية من دون تعيين مدة

ومن انواعه الحكر - وهو عقد احارة يقصد به استئجار الارض الموقوفة مقررة لبناء او التعمير او العرائس او لاحدهم لقاء احرة مسجلة واخرى مؤجلة او باجرة كل مسجلة او كلها مؤجلة .

وقد سمي هذا النوع حكراً لانه يحول المتأجر احتكار ارض الوقف لنفسه ومن نوع الاجارات الطويلة الحرك - وهو يطلق على ما هو ثابت في عقارات الوقف ومتصل بها اتصال قرار لا يتقل كالبناء .

ويطلق أيضاً على ما يصنع المساح في عقارات الوقف من ادوات ولوازم مستقرة او غير مستقرة ، تستلزم الحرفة والصناعة التي يراولها في العقار الموقوف كالأبواب والرفوف وكل الآلات والادوات المختصة ببعض الصانع ، وهذه الروايد تعتبر جزءاً من العقار الموقوف لا يمكن للتولي اهراجها .

وتراعى احكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ ك ٢ سنة ٩٢٦ في معاملة استبدال العقارات التي عليها حقوق تصرفه للغير ، والامر رقم ٣ المسجل في ٢٢ ك ١ سنة ٩٣٠ والمصدق بالقرار رقم ١٥٦ تاريخ ١٦ ك ١ ٩٣١ والقرارات اللاحقة بها (وامادة ٢٣ من القانون) وم بعد من الخثر حرأ عقود الحكم ، وادانته من الضروري اقامة الاحكام او المقاطعة على احدى العقارات الوقفية فيجري استبدالها وفقاً للأنظمة المعمول بها والاطبق احكام المادة ٣٢ و ٣٣ من هذا القانون راجع المادة ٢٥ من هذا القانون) .

قسم القضاء وقسم الرضاء

٣٠ - قسم الرضاء

هي التي تجري بين المستحق في الوقف ، تراعى بينهم ، وبعد ان يحقق القاضي من وجود استعانة في حصه كل من الشركاء بحقوقها ولا يحد فيها من حدود مأمور الارزف لاحد الحصة الخيرية . وادانته كان هناك عجز او محذور عيه فلا بد من مصادقة الولي او الوصي حسب القانون ويقوم الوكيل مقام العائنه من المستحقين . بعد ان تصديق القسم وتصل في الحل العقاري تصير تامة ولازمة ولا يجوز الرجوع فيها .

ويجب التعادل في الحصص في هذه الوقف الرضائية .

٣١ - قسم القضاء

وهي تقسم الوقف جواً طلب احد المستحقين او يمثل الجهة الخيرية اذا كانت

الوقف مشتركاً بين الدرية والحيرية .

قد كان الوقف قابلاً للقسمه ولم تكن في قسمه ضرر ظاهر بحقق من صككات المنفعة الموحدة من القصة لانعوت بعدد ككل من الشركاء ، قسمه وصحي الصبح حرة ودران الشوع بدون البعات من معارضة قصة الشركاء . لان طلب احد المستحق القسمه يربي الى تسكيز المنفعة وهو طلب بحق ومشروع وامساع بقية شركاء ظلم وتقصير .

٣٢ - كيفية اجراء القسمة

١ - بعد ان تعرف مساحة عقار الوقف ، تقوم به على من الاشهر والاسبه ثم يظن وان كانت جميع جهات المقسوم متساوية في القصة من حيث موقعها ووحدة تربتها ومن يمكن منه على قدر المسطاع حق شرب وميل وطريق وقسم على سادس من الشركاء ان كانت حصصه مساوية ، وان كانت متفاوتة محصن لكل منهم قسم نسبة حصه وان كانت جميع جهات المقسوم متفارة في القصة فبعد حسنة تعدل الحصص بالنسبة للمدوب المذكور بان يحظى من الشركاء من محل ذي القصة الاكثر مقداراً او من مقدار الذي يعطى صاحب المحل ذي القصة الاقل وبحسب العدة في تعدل حق شرب وميل وطريق لكن حصه من الحصص بحيث لا يبقى بقاء بها ومن الحصص لآخرى لان القصة اجيزت لاءم لدمه فان ترك حق مرور لدى الحصص مثلاً صحت حصه اخرى بقوت المقصود من القصة على انه دلت مقدراً لا مكان فان لم يمكن مرق هذه الحقوق وقصت بضرورة بقاء حصه مرور احد الشركاء ضمن حصه آخر جاز ذلك للضرورة .

٢ - ان كان من شرائط القصة تعديل الحصص ، بالنسبة للصقع ووحدة القرية كان لابد من تقدير نسبة الحصص حتى يخص كل شريك بحصة تعادل حصه في المقسوم وهذا بحري معرفة الجراء الذين يعينهم القاضي

٣ - اذا لم يمكن التعديل باعطاء كل شريك حصلاً يعادل حصه من القصة دلت كتاب احدى الحصص المعيرة لا يعادل في القصة الحصص الاخرى بالنظر لموقعها وبوع ترتيبها فبعد تعديل بقدر ان يضاف اليها مقدار من القصة بحيث تعادل فيها مع قيمة القصة الحصص الاخرى ، على ان هذه الصورة لا يمكن تطبيقها في الوقف ، لان

ذلك يؤول إلى انتهاء حصة بعض المنتقى واستلام بعض نصيبهم نقداً والنصرف فيها دون أن تبقى وقفاً حسب شرط الواقف (راجع المادة ١٨ من القانون) حتى أن جواز القسمة التي يعادل بالنقد مختلف فيه بين العلماء ، فالمعنى شكرهم

٣٣ - تقسيم الحصص :

تخصص الحصص المقررة للشركاء بطريقة القرعة ، ويقسم المشاع إلى حصص متعادلة في القيمة على قدر السهام وتقدم هذه الحصص بأرقام متسلسلة ثم يكتب اسم كل شريك على ورقة ويطوى هذه الأوراق ويوضع في غلاف ثم يؤخذ منها واحدة وتقرأ عاين شريك كان اسمه مكتوباً فيها تعطى الحصة ذات الرقم (١) وإذا كان هذا الشريك أكثر من سهم يعطى الحصص المجاورة والملاصقة للحصة المذكورة نسبة لسهامه ثم يقرع مرة ثانية ويعطى الشريك الذي نصيب اسمه القرعة الحصة ذات الرقم (٢) هذا إذا كان الشريك الأول م أحد الأسهم واحداً وإذا كان أحد أكثر من سهم يعطى الشريك الثاني أصغر رقم بقي بعد الأرقام التي حصبه الشريك الأول على الترتيب وإذا كانت سهام هذا الشريك متعددة أيضاً يعطى الحصص الملاصقة لتلك الحصة ، وهكذا نمضي القرعة إلى أن يبقى شريك واحد يعطى الحصة أو الحصص الباقية (راجع المادة الخامسة من قانون تقسيم الأملاك غير المنقولة التي نصت على الإقتراع) وإذا راجع طالب القسمة حاكم الصلح لأحرار القسمة ، دعوى جميع الشركاء لأحرار القسمة لأن طلب القسمة دعوى وكل دعوى لا بد منها من دعوة العريقين وبلغ إلى الشركاء المنتقى أو إلى محل إقامتهم وفقاً للقواعد المنبئة في قانون أصول المحاكمات المدنية وإذا وجد بين الشركاء صميم أو محزون أو معتوه تلغ الدعوة إلى وليه أو وصيه ، وإذا كان أحد المنتقى عائلاً وليس له محل إقامة معلوم يبلغ كما يبلغ بمحلولو المقام بطريقة النشر وفقاً لمدة ٣٦٠ من الأصول المدنية وإذا كانت الموقوف غير قابل للقسمة فإن كان ربه شيئاً نطق أحكام المادة ٣٣ من القانون والا تبقى مشتركة إذا كان يعطى ربحاً كائناً

٣٤ - كيفية التقسيم

ذكرنا أعلاه كيف تخصص الحصص المقررة وهي العملية المعروفة في بلادنا ، على أن الآراء كثيرة في كيفية التقسيم ، البعض يقول بتقسيم العقار إلى حصص يراري كل منها أصغر نصيب وإعطاء كل شريك حصة أو أكثر بحسب نصيبه ، والبعض يقول بتقسيم العقار

الى حصص كل منها معادل لاعظم نصيب ثم احرأه محبات اخرى القسة بين اصحاب
الاصناف الاخرى فيما بينهم بعد مرور النصيب الاكبر ، ويقول آخرون بترك الامر
للمحكمة حتى تقرر ظروف كل قضية وما ساسب .

٣٥ - المنازعات الطارئة أثناء طلب انتهاء الوقف

قد يتقدم احد المستحقين بعبارة على نصه في الوقف او على كيفية التوزيع ،
هذا الاعتراض لا يوقف عملية تصفية الوقف لآب صلاحية المحكمة المدنية محصورة
في اعطاء القرار بشأنه الوقف لآلة اصة المستحق وه ارفعته ، الا انه توقف حصه
هذا المستحق في دائرة الاحراء ، أثناء التوزيع اي ان ينهي الدعوى في مرجعها القانوني
وتسلم بعدئذ للمحكوم له . اما القسة فوقف حصاً بالغراع الحادي ، المؤبد بالمسندات
والاسارت المحكمة بالقسة .

٣٦ - الوقف شخص معنوي

ان الوقف شخص معنوي يمثل في شخص الموالي عليه والخصومات التي ترفع
عنه لا ضرورة لادعاء المستحقين به ، استئناف بملأ ١٧ نيسان ١٩١٢ و ١٣ تموز ١٩١٢
وحق المستحق في الوقف شعبي الى ان تقرره هيئة الوقف فيصبح عبياً لآه
يصح شريصكاً في الوقف ويجب ابلاغه دفتر الشروط

٣٧ - دوائر مرجعي للقانون :

ان القوانين لا تسري الا على الحوادث البالة ولا تسري على الحوادث السابقة
من اكتسب حقاً غنص قانون مرجعي لا يحور حرمانه من قانون لاحق فادا كان القانون مع
سماع الدعوى من نصيب الاعانة الموقوفة ادا كان قد نص على اعتصامه اباه الرمن الذي عبه
القانون ، فكيف يحمي القانون العاص ، ثم يأتي القانون فسلب المستحق بقانون
سابق حقه في تلك الاعان وحسباً قرر المجلس الباني في دراسة سريان قانون المواريث
على الماضي كان ذلك سدا للمعوص والارتباك فلم يسر العمل به اكثر من اربع
سنوات فقرر العاؤه وسحت القضايا من انها كتم لذلك لا تسري احكام قانون
الوقف على الماضي . وبسري معموله بعد غايه ادم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
الواقع في ١٢ آذار ١٩١٧ . وعلى ذلك فان المواد ٧ و ١٦ و ٣٦ - ٤٠ لا تسري
احكامها على الارواق الجديدة

تعليمات وزارة المدينة

في ١٢ نيسان سنة ١٩٤٧ في تطبيق القانون

عمر ١٢٠ شرعيون عظيم لوقف الذي يلف الوزاره بطر المحاكم ان لامور الآتية مع الاحتياط بحق الاحتياط المقرر له في هذا الشأن

١ - ان يكون الوقف الذي يجري احكامه على اوقاف الطوائف في لبنان جميع مخرج الظرف في ماله الوقف يقتضى احكام المواد ٣٢ - ٣٤ هو المحاكم المدنية من مداته وحددة معاً لقسم الوقف ومخرج الظرف في طلب القصة الرضائية او الجزئية هو المحاكم الصعيه التي تسع في احكام القصة احكام الوقف مع الاموال ع بر اسقوله (المادة ٢٨)

٢ - ان معاملات الاستدال امق راب الوقف التي عليها حقوق نصريه للغير (كحق الاحرار واذا قطعته) على ماله للطوائف السه من صلاحه دائره الاوقاف العامة (المواد ٢١ - ٢٤) وما له لقمة الطوائف فقد اصبح من صلاحه المحكمة الخاصة المشقة يقتضى المادة ٥٥ من القانون والتي يقوم مقدم المحاكم الشرعيه وادارة الارفاق الهه في الامور العائدهما كمحاسبه السولى وتقرير مسؤوليهم (المادة ٤٦ - ٤٥) وإقامه المتولى من المنطقين بعد قسمة الوقف (المواد ٣٠ - ٣١)

٣ - تقام دعوى الوقف من احد المنضمين بوجه السولى الذي يقى بمثل الوقف باعتباره شخصاً معنوياً حتى اسماه ولا ضرورة لادخال المتحقق على انه يجوز لكل ذي مصلحة منهم ان تدخل في الدعوى واذا كان الوقف مشوكاً من الوقف الجزري والوقف شرعي يجوز امامتها من احد المتحققين او يمثل الحله الجزريه .

٤ - ان المحكمة المدنية بعد استطلاع رأي اهل الخبرة تصدر قرارها في ماله الوقف ، وعندئذ يعود لدائرة الاحراء امر سيع لوقف وموضع ثسه على المتحققين ، وتراعي قواعد الصيد المتبعه في سح العقارات . وهي تعلم المتحققين بدقت الشروط باعتبار ان حقهم اصح عيباً بعد الحكم بهاء الوقف .

٥ - ان الممارعات التي ستقدمها المستحقون سواء الحصة مقدار حصصهم او طريقه يورع الوقف تعود الى المحكمة الشرعية ماله للطائفة المجددة وللمحكمة الخاصة لقمة الطوائف ولا نوع دعوى هاية الوقف متى توفرت شروطها ولا يؤخر التعيب الممارع فيه من قبل دائره الاحراء الى ان تسهي الدعوى عليه بحكم صالح للتشديد .

صادر البحث

- ١ - احكام الاوقاف ، تأليف أبي بكر أحمد بن عمرو الشبلي ، المعروف بالحلاف ، الطبعة الاولى ، سنة ١٩٠٤ .
- ٢ - الاسعار في احكام الاوقاف تأليف يوهان الدين ابراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي الطرابلسي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٠٢ .
- ٣ - اجمع الوسائل الى تحرير المسائل لنجم الدين ابراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطرسوسي ، طبعة ١٩٢٦ .
- ٤ - المذهب ، في فقه مذهب الامام الشافعي تأليف أبي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الميورودي الشيرازي ، الجزء الاول .
- ٥ - المسوط لشمس الاثقة السرخسي ، جزء ١٢ .
- ٦ - الزيلعي ، جزء ٣ .
- ٧ - مدائع الصانع في ترتيب الفرائع تأليف العلامة علاء الدين الكاساني ، جزء ٧ و ٦ .
- ٨ - المعني ، تأليف موهب الدين أبي محمد عداقة بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفي سنة ٦٣٠ هـ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسب بن عداقة بن أحمد الحارثي ، جزء ٦ ، طبعة اولى ، في مذهب الامام أحمد بن حنبل .
- ٩ - الشرح الكبير على من المقنع تأليف شمس الدين أبي المرح عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المتوفي سنة ٦٨٢ هـ في مذهب الامام أحمد بن حنبل .
- ١٠ - رد المحتار على الدر المختار للعلامة ابن عابدين ، جزء ٣٠ .
- ١١ - الفتاوى الهندية ، جزء ٢ .
- ١٢ - فتح القدير على الهداية تأليف كمال الدين بن المهام ، جزء ٥ .
- ١٣ - هاية المحتاج على شرح المنهاج تأليف شمس الدين الرملي (شافعي) ، جزء ٤ .

- ١٤ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير تأليف سيدي أحمد الدردري (في فقه الامام مالك) جزء ٤ .
- ١٥ - البحر الرائق شرح كثر الدفائق تأليف العلامة زين العابدين الشهير بابن عجم المصري (في المذهب الحنفي) جزء ٥
- ١٦ - الموافقات للامام الشاطبي (اصول فقه) ، جزء ٢٠
- ١٧ - بحث الوقف تأليف محمد ريد الايباني بك
- ١٨ - قانون العدل والانصاف للتقضاء على مشكلة الاوقاف لفدري باشا
- ١٩ - مخاف الاحلاف في احكام الاوقاف تأليف عمر حلمي اعدي
- ٢٠ - بيل الاوطار ، شرح مسنى الاحبار الشرح محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفي سنة ١٢٥٥ هـ ، جزء ٦
- ٢١ - القوانين الفقهية لابن جزي
- ٢٢ - الدراري المصبة ، شرح الدرر النوبة للعلامة الشوكاني جزء ٢٠
- ٢٣ - تاريخ القضاء الكندي
- ٢٤ - الام ، للامام الشافعي ، الجزء الثالث
- ٢٥ - الفتاوى المهمة ، الجزء الثاني
- ٢٦ - كفاية الاحكام في فقه الامامية (طبعة فارس)
- ٢٧ - الروضة الندية ، الجزء الثاني
- ٢٨ - فتح الباري ، جزء ٥ لابن حجر
- ٢٩ - مجلة القاري ، جزء ١٤
- ٣٠ - اعلام الموقعين ، جزء ٣ و ٤ لان القيم الجوزية
- ٣١ - فتاوى ابن تيمية ، جزء ٣
- ٣٢ - التاج والاكمل مختصر خليل ، جزء ٦ .
- ٣٣ - مواهب الخليل ، شرح مختصر خليل ، جزء ٦٠
- ٣٤ - المدونة الكبرى ، جزء ٤
- ٣٥ - حسن المحاضرة ، للسيوطي

خاتمة

تمنوى على فتوى بجوار حل الوقف الدرري

لما اشتد وقف الاراضي بمصر في عهد المماليك ، فراراً من دفع الضرائب الاميرية
لخاً ، يرهق ائامك العاكر ، الى انقضاء والعماء في حل الوقف وحققهم لهذا الغرض
عام ٧٨٠ هـ فكانت فتوى الشيخ ، سراج الدس اللقيس ، ما يأتي :
اما ما وقف على حديقة ، وعوشة ، ومطبخية (اي الوقف الدرري) فيجوز حله .
واما ما وقف على المدارس ، والعماء ، والطنقة (اي الوقف الخيري) فلا يبيح
لنقضه ١

ثم ان محمد علي باشا قد استغنى معني الاسكندرية بشأن حوار حل الوقف الدرري
بعد ان كثر على الصورة الاتية :

ماقولكم بما اذا ورد امر اموي مع انقاف الاماكن المملوكة لاهلها سداً الدريعة
ما عيب على العماء من التوسل به لاعراض دامة من حرمان بعض الورثة والمهاطنة
بالديون في الحياء ، ويعر صبه للثلف بعد اماء ؟ هل يجوز ذلك ويحب امثال امراء ؟
ام كيف الحال ؟ اعيدوا :

وكتب معني الاسكندرية الشيخ محمد بن محمود الحراري في سنة ١٢١٢ هـ
بالفتوى الاتية . ٢

الوقف من الامور التي وقع فيها اختلاف الائمة ، فان منهم من رجع فيه كابي
يوسف ، وانه قال بصحته ولزومه بمجرد القول ، ومنهم من وسط كمحمد بن الحسن ،
فانه شرط ببقائه ولزومه بسلمه الى متول ، كما سجد يات ذلك مع بقية شروطه في
معتبرات المداهب .

١ - من المصنوعة للسيوطي .

٢ - هذه الفتوى محفوظة بـمجلاتها في دار المخطوطات المصرية تحت رقم ١٧٨ بحرن ٢ تركي

واما الامام ابو حنيفة فذكر الامة محمد بن الحسن ، أن الوقف باطل عنده سواء
 اكان مؤمداً او غير مؤيد ، وذكر شمس الاثثة الخواري في شرحه المبسوط ، ان ظاهر
 الرواية عن ابي حنيفة ان الوقف باطل سواء وقع في صحته او مرضه ، الا ان يوصي
 به بعد وفاته ، فيعور من الثلث . ووجه قوله سلطانة دعاه الى انه كان مشروعاً في
 اول الامر ، ثم صح به لموارثته ، ا حاشا برواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال . لا حرس عن فرائس الله ، وعن شريح انه قال . جاء
 محمد صلى الله عليه وسلم مع الحرس . وجمع من المشايخ على انه حاشا عند ابي حنيفة ،
 لكنه عبر لاره ، فيعور له ان يجمع عنه في حياته ويكون مبرأناً عنه بعد وفاته ،
 كما يري في مطولات المذهب . وقد ذكر جمع من ارباب المعنرات ، ومنهم صاحب
 الدر المنثور ان امر الامر من صادق أصلاً بجهده ، بعد امره ، اي وجب امتثاله ،
 والامتثال عن محامته ١ . واذا عرف هذا ، فادوا ورد امر من ولي الامر مع العامة
 من ايقاف املاكهم ، وتجبها فيما يستقل من الزمان مدأ لدرعة عراضهم القاعدة ،
 كما ذكر ، حاشا ذلك ، لانه بما تقتضيه الساسة الشرعية اه .

وقد احدث محمد علي باشا هذه الفتوى واصدر امره في ٩ رجب ١٢٦٢ مع الوقف
 القدري .

وقد حكى الكندي في كتابه تاريخ مصر وولاتها وقصته ان اسماعيل بن البسج
 الكندي لدي رلي فضاء مصر سنة ١٦٤ في خلافة المهدي ، كان يري رأي ابي حنيفة
 في ابطال الوقف

فهرست شر - الموال

ردیف	موضوع	صفحه	ردیف	موضوع	صفحه
۲۳	دست	۵۰	۱	دست	۲۱
۲۴	دست	۵۰	۲	دست	۲۸
۲۵	دست	۷۱ و ۷۲	۳	دست	۲۸
۲۷	دست	۵۰	۴	دست	۲۸
۲۸	دست	۵۰	۵	دست	۲۷
۲۹	دست	۶۷ و ۶۹	۶	دست	۲۸
۳۰	دست	۶۷ و ۶۹	۷	دست	۲۲ و ۲۵ و ۵۹
۳۱	دست	۶۸	۸	دست	۲۲
۳۲	دست	۴۸ و ۴۶	۹	دست	۲۲
۳۳	دست	۵۸ و ۴۶	۱۰	دست	۲۲
۳۴	دست	۵۸	۱۱	دست	۲۲ و ۲۵
۳۶	دست	۶۶ و ۴۱ و ۴۰ و ۶۰	۱۲	دست	۲۸
۳۷	دست	۶۰ و ۴۶	۱۳	دست	۲۸
۳۸	دست	۶۳ و ۴۲ و ۴۳	۱۴	دست	۴۳
۳۹	دست	۶۲ و ۶۰	۱۵	دست	۴۶
۴۰	دست	۶۰	۱۶	دست	۴۷
۴۱	دست	۶۶ و ۶۸ و ۶۹	۱۷	دست	۴۸
۴۲	دست	۶۹	۱۸	دست	۴۹ و ۷۰
۴۳	دست	۶۹	۱۹	دست	۵۳
۴۴	دست	۶۹	۲۰	دست	۵۳
۴۵	دست	۶۹	۲۱	دست	۵۰
۴۶	دست	۶۹	۲۲	دست	۵۰ و ۷۰

فهرست الكتاب

رقم الصفحة	رقم الفقرة
١٩	١ - ضرورة تنظيم الوقف الذي
٣٠	٢ - تعريف الوقف شرعاً
٢٣	٣ - أدلة الامام ابي حنيفة بعدم لزوم الوقف
٢٣	٤ - حالات التي من الامام وصاحبه على ردم الوقف
٢٤	٥ - هل الوقف عند الامام مطلق
٢٥	٦ - ماصرو لامام ابي حنيفة
٢٥	٧ - الوقف الذي فيه ضرر للورثة
٢٦	٨ - مداهم الوقف
٢٩	٩ - القانون بحوار الوقف ولزومه
٣١	١٠ - تأييد الوقف وتنفذه
٣٦	١١ - رأي الشيعة الامامية بتأييد الوقف
٣٧	١٢ - شروط الواقف
٣٩	١٣ - اسام شروط الواقفين بمنع الحنفية
٣٩	١٤ - الشروط في مذهب الامام احمد بن حنبل
٤٠	١٥ - الشروط في المذهب المالكي
٤١	١٦ - الشروط العشرة
٤٤	١٧ - وقف المنقول والعقار
٤٦	١٨ - وقف المشاع
٤٧	١٩ - قسمة الوقف
٥١	٢٠ - قسمة الوقف المشترك بين الذري والغيري
٥٣	٢١ - بيع الوقف وانتهائه

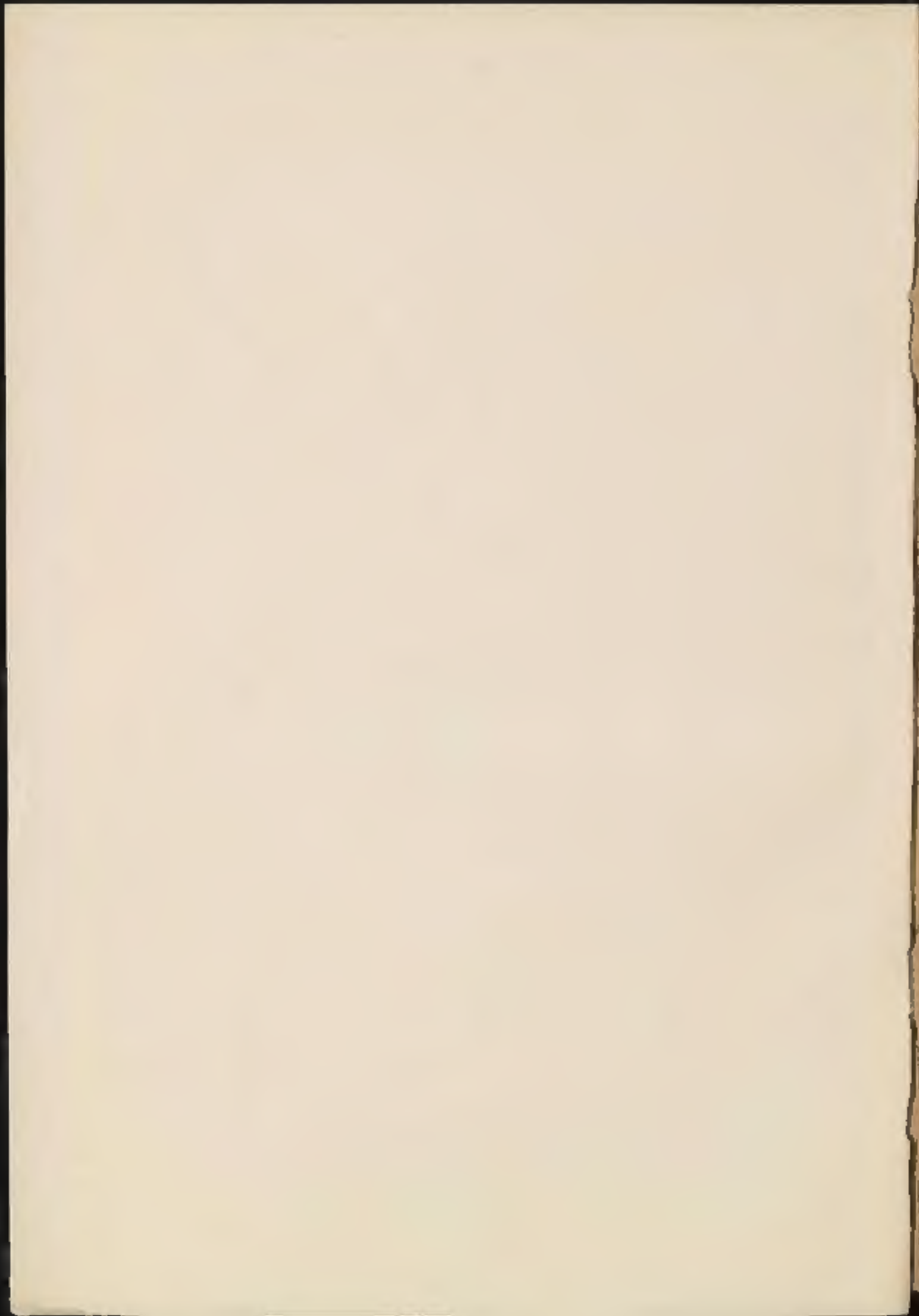
رقم الفقرة	رقم الصفحة
٢٢ في نصرة الوقف	٥٧
٢٣ ارباب الاستحقاق في الوقف الجديد	٥٩
٢٤ حرمان من الاستحقاق	٦٢
٢٥ - م - لأجل مقدم فرعه	٦٣
٢٦ - الرقابة على الوقف	٦٦
٢٧ بحسب أصوله	٦٧
٢٨ انواع لاداءه بحسب نظام المقتضات والسنن	٧٠
الوقف المذخور في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧	
٢٩ تقسيم المقاربات الموقوفة	٧٠
٣٠ قسمه الرصد	٧٢
٣١ قسمه القضاء	٧٢
٣٢ - كعبه حراء انقصة	٧٣
٣٣ تخصيص الحصص	٧٤
٣٤ - كعبه القسم	٧٤
٣٥ - الممارعات الطارئة انه طلب انهاء الوقف	٧٥
٣٦ - الوقف شمس معنوي	٧٥
٣٧ - لا اثر رسمي للدفون	٧٥
تدبيرات وزارة العدية	٧٦
مصادر البحث	٧٧
خاتمة	٧٩

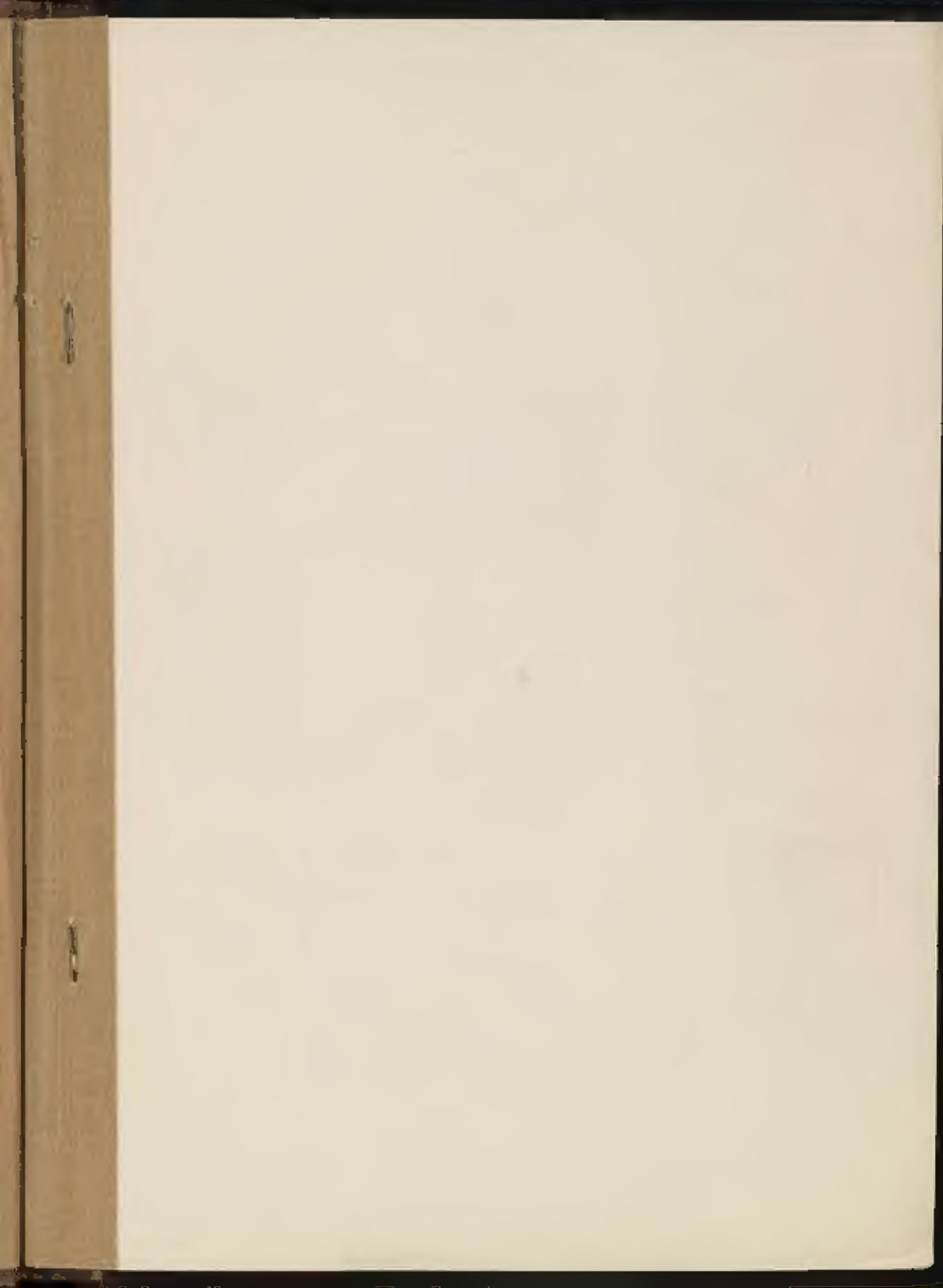
مردود	مصر	مصر	مردود
٧	١٦	حداد البرية	وردا و ابليلة
٩	٦	حداد	الاستدلال
١٢	٧	وعس	وعس
١٥	٢٠	١ و ٥٠	وانته
٢١	١٤	٢٥ و	عمر عن
٢٢	٩	١٠ و	تبع عن
٢٣	١٥	٢٥ و	لوم الوقت فها
٢٣	٢٠	البحري	البحري
٢٣	٢٥	البحري	البحري
٢٤	٢٢	فمن	فمن
٢٥	١٣	كاست	كاست
٢٦	١٤	مصر الوقت	مصر الوقت
٢٦	١٥	و في	و في
٢٧	١٥	بها	بها
٢٧	١٧	١ و ١٠	١ و ١٠
٢٨	١٧	١ و ١٠	١ و ١٠
٢٨	٢٠	١ و ١٠	١ و ١٠
٢٩	٢٤	١ و ١٠	١ و ١٠
٣٢	١	١ و ١٠	١ و ١٠
٥٤	١	١ و ١٠	١ و ١٠



الكتب التي صدرت للمؤلف

شرح قانون الملكية العقارية	حرر آ
شرح قانون الملكية العمومية	حرره أول
شرح قانون الموحات المالية	جره أول
الشفعة	





893.799
Y36

BOUND
MAR 30 1962

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58846930

893.799 Y36

Circulation & Acq. Div.

893.799 - Y36